

خادم الحرمين الشريفين
الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود



صاحب السمو الملكي
الأمير / سلطان بن عبد العزيز آل سعود
ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع
والطيران والمفتش العام



صاحب السمو الملكي
الأمير / نايف بن عبد العزيز آل سعود
النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية



المحتويات :

٧	تقديم معالي وزير المالية .
٩	كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة .
١١	تمهيد : اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي. النشاط الإقراضي للصندوق :
١٦	ملخص النشاط للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ (٢٠١٠م) .
١٧	التوزيع القطاعي للقروض .
٢١	التوزيع الجغرافي للقروض .
٢٣	تمويل المشاريع المختلطة .
٢٤	برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
٢٦	القوى البشرية والتدريب .
٢٨	دورة تقييم المشاريع الصناعية .
٢٩	الهيكل التنظيمي للصندوق . إدارة تحت المجهر :
٣٠	الإدارة القانونية . دراسة اقتصادية :
٣٣	التوزيع الجغرافي للاستثمار الصناعي في المملكة . موضوع تحت الأضواء :
٣٨	دراسة صناعية : صناعة زجاج المباني في المملكة .
٤٣	بيانات النشاط الإقراضي للصندوق .



يسرني أن أقدم التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي للعام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ، الذي يعكس بجلاء استمرار ثقة المستثمرين المحليين والأجانب بمتانة الاقتصاد السعودي وسلامة النهج الذي تتخذه الدولة بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية والإنتاجية.

لا يزال العالم يعاني من آثار الأزمة المالية العالمية التي بدأت منذ منتصف عام ٢٠٠٨م وتسببت في ضعف الطلب العالمي على السلع والخدمات مما أثر على النشاط الصناعي على المستوى الدولي. إلا أن الصندوق استمر في دعمه للقطاع الصناعي المحلي بشكل ممتاز مدعوماً بثبات ومتانة الوضع الاقتصادي المحلي الذي عبرت عنه ميزانية الدولة خلال العامين الماليين ١٤٣٠/١٤٣١هـ و ١٤٣١/١٤٣٢هـ واللذين أكدتا للمتابعين للوضع الاقتصادي المحلي ثبات نهج الدولة في دعم جميع القطاعات الاقتصادية المحلية. ومن دلائل ذلك النهج صدور الأمر الملكي الكريم بدعم موارد الصندوق بمبلغ عشرة مليارات ريال مما يعد دليلاً على مدى ثقة ولاة الأمر في حيوية وكفاءة أداء الصندوق في دعم الصناعة المحلية ويعكس سرعة استجابة حكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - لحاجة القطاع الصناعي إلى استمرار توفير التمويل اللازم لنموه، وستعكس آثار هذه الزيادة إيجاباً في أداء القطاع الصناعي السعودي.

استمر الصندوق في تحقيقه نتائج متميزة في نشاطه الإقراضي حيث تم اعتماد (٩٥) قرصاً صناعياً خلال العام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ بلغت جملة اعتماداتها (٦,٥٨٨) مليون ريال مرتفعة بنسبة (٢٧٪) عما كانت عليه في العام المالي السابق. وقد حافظ الصندوق على نهجه الثابت في التحقق والتأكد من الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترضة من المنظور الاقتصادي العام والخاص لتعزيز فرص نجاح المشاريع من خلال التوظيف الأمثل للأموال المستثمرة وتحقيق عائد استثماري جيد وقيمة مضافة محلية مناسبة وتعزيز الصادرات غير النفطية وتحقيق التكامل الصناعي وخلق الفرص الوظيفية للسعوديين واستغلال المواد الخام المحلية واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ونقل وتوطين التقنية ومراعاة سلامة البيئة. كل ذلك دون التركيز على قطاعات صناعية بعينها أو مناطق جغرافية دون غيرها.

وتمشياً مع نهج الدولة في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة فقد بلغ عدد الكفالات التي أصدرها برنامج كفاءة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي يديره الصندوق منذ انطلاسته وحتى نهاية العام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ (١,٨٨٧) كفاءة بقيمة (٧٢٠) مليون ريال مقابل اعتمادات تمويل قدمتها البنوك التجارية بمبلغ (١,٧٨٦) مليون ريال.

وفي الختام، فإنه يشرفني أن أرفع بالغ شكري وتقديري لمقام خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني على ما يقدمونه من دعم وتوجيه للصندوق مما مكنه من تحقيق هذه الإنجازات التي نشهدها عاماً بعد عام بفضل الله.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لمجلس إدارة الصندوق وإدارته التنفيذية وجميع العاملين فيه على ما يبذلونه من جهود متميزة كانت عاملاً أساسياً في حسن التعامل مع الأحداث والتحديات التي يمر بها الاقتصاد العالمي خلال هذه الفترة.

إبراهيم بن عبدالعزيز العساف

والله الموفق،،

وزير المالية

أعضاء مجلس الإدارة



معالي الدكتور

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي

نائب محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي
ورئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي



سعادة الدكتور

أحمد بن حبيب صلاح

وكيل وزارة الاقتصاد والتخطيط
للشؤون الاقتصادية



سعادة الدكتور

توفيق بن فوزان الربيعة

وكيل وزارة التجارة والصناعة لشؤون الصناعة المكلف
مدير عام هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية



سعادة الأستاذ

سلطان بن جمال شاولي

وكيل وزارة البترول والثروة المعدنية
للثروة المعدنية



سعادة الأستاذ

عبد الله بن إبراهيم العياضي

مساعد أمين عام صندوق الاستثمارات العامة

كلمة معالي رئيس مجلس الإدارة



يسعدني مع نهاية العام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٢٠١٠م) أن أقدم التقرير السنوي للصندوق، حيث واصل الصندوق أداءه المميز خلال العام، والذي شهد زيادة كبيرة في حجم الإقراض وتنوع المشاريع الصناعية المستفيدة من خدمات الصندوق، الأمر الذي برهن على متانة وجاذبية مناخ الاستثمار في المملكة وخصوصاً الاستثمار الصناعي.

فقد شهد هذا العام قفزة كبيرة في مبالغ القروض المعتمدة بلغت نسبتها (٢٧٪) عما كانت عليه في العام المالي السابق، وبقيمة بلغت (٦,٥٨٨) مليون ريال. قدمت هذه المبالغ من خلال (٩٥) قرضاً ساهمت في إنشاء (٦٨) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة (٢٧) مشروعاً صناعياً قائماً. كما ارتفع إجمالي المبالغ المنصرفة خلال العام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ بنسبة (١٩٪) عما كان عليه

خلال العام المالي السابق، حيث وصلت إلى (٦,٥٠٢) مليون ريال وهو رقم قياسي منذ أن تم إنشاء الصندوق في عام ١٣٩٤هـ. كما ارتفع إجمالي المبالغ المسددة خلال العام بنسبة (٥٢٪) عما كانت عليه خلال العام المالي السابق، حيث بلغت (٢,٦٣١) مليون ريال وهو أيضاً رقم قياسي منذ إنشاء الصندوق. وبلا شك فإن هذا النشاط يعكس بجلاء مدى الإقبال على الاستثمار الصناعي في المملكة والمبني على القناة بسلامة ومتانة الاقتصاد الوطني السعودي والبيئة الاستثمارية المحلية.

وتجدر الإشارة إلى أن الصندوق يقوم أيضاً بإدارة برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتعاون مع البنوك التجارية المحلية، حيث اعتمد البرنامج خلال العام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٧٧٧) كفالة بقيمة (٢٧١) مليون ريال، وذلك مقابل تمويل من البنوك بلغت قيمته (٧١٦) مليون ريال، بارتفاع بلغت نسبته أكثر من (٥٣٪) في عدد الكفالات و(٥٠٪) في قيمة الكفالات المعتمدة، وهذا بلا شك يعكس مدى الإقبال على هذا البرنامج ومدى نجاح تفعيله من قبل الصندوق والبنوك المشاركة تشجيعاً للأفراد في الاستثمار في المشاريع المختلفة التي تعود عليهم وعلى وطنهم بالنفع بخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى دخل الأسر المستفيدة من هذا البرنامج في جميع أنحاء المملكة.

وإن الصندوق بما يملكه من خبرة طويلة وإدارة واعية وموظفين أكفاء قادرين بإذن الله، بالتعاون والتشاور مع أصحاب الشأن في القطاع الصناعي، على مواجهة ما يكتنف الاستثمار الصناعي الوطني من تحديات وإيجاد الحلول المناسبة لما قد يطرأ عليه من مشاكل تسويقية ومالية وإدارية وفنية. وبلا شك فإن ما تحققت من إنجازات تم بفضل الله وتوفيقه أولاً ثم بدعم وتشجيع مستمر من القيادة الرشيدة لخدام الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني والتي لا تألو جهداً في دعم كل جهد يبذل لرفعة هذا الوطن وأبنائه.

وختاماً، فإنني أتقدم بالشكر الجزيل لزملائي في مجلس الإدارة ولجميع موظفي الصندوق لما يبذلونه من جهود مشكورة تستحق الثناء نتج عنها هذا الأداء المميز خلال العام وأمل منهم مواصلة الجهد لتحقيق المزيد من النتائج الباهرة خلال الأعوام القادمة كما تعود الجميع من الصندوق.

والله ولي التوفيق،

عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي

رئيس مجلس الإدارة

تمهيد : اتجاهات ومؤشرات الاقتصاد المحلي



الوضع الاقتصادي للمملكة خلال عام ٢٠١٠م

نجح الاقتصاد السعودي في عام ٢٠١٠م من تحقيق نتائج جيدة في كافة المؤشرات الاقتصادية مقارنة بالعديد من اقتصاديات العالم والتي لا يزال معظمها خاصة المتقدم منها يعاني من تداعيات الأزمة المالية العالمية. وقد ساعد في تحقيق هذه النتائج الإيجابية تحسن أسعار النفط خلال عام ٢٠١٠م، بالإضافة إلى مواصلة الدولة إجراء العديد من الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية للاقتصاد السعودي واستمرار الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية الأساسية. وطبقا للبيان المصاحب لإعلان الميزانية العامة للدولة الصادر من وزارة المالية، يتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٠م حوالي ١,٦٣٠ مليار ريال بالأسعار الجارية بنمو نسبته ١٦,٦٪، أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة نمواً قدره ٣,٨٪. وتشير التوقعات الأولية إلى أن حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام المالي ٢٠١٠م إلى ما يقارب ١٦٧ مليار ريال (أي ما يعادل ١٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

وتمكن القطاع الخاص في عام ٢٠١٠م من مواصلة أدائه الجيد بتحقيقه لمعدلات نمو إيجابية، حيث يتوقع نموه بنسبة ٥,٣٪ بالأسعار الجارية وبنحو ٣,٧٪ بالأسعار الثابتة، وتقدر مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠١٠م بحوالي ٤٧,٨٪. وقد واصلت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة للناتج المحلي للقطاع غير النفطي تحقيق نتائج إيجابية، حيث يقدر أن يصل النمو الحقيقي في نشاط الكهرباء والغاز والماء إلى ٦٪، وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين إلى ٥,٦٪، وفي نشاط الصناعات التحويلية غير النفطية إلى ٥٪، وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق إلى ٤,٤٪، وفي نشاط التشييد والبناء إلى ٣,٧٪، وفي نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات إلى ١,٤٪.

وفيما يتعلق بالتضخم والمستوى العام للأسعار، فقد سجل الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في عام ٢٠١٠م ارتفاعاً بنسبة تقدر بنحو ٣,٧٪ عما كان عليه في عام ٢٠٠٩م. ومن المتوقع أن يشهد معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير

النفطي، والذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل، ارتفاعاً نسبته ١,٥٪ في عام ٢٠١٠م مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠٠٩م.

وطبقاً لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي، يتوقع أن يحقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً قدره ٢٦٠,٩ مليار ريال في عام ٢٠١٠م مقارنة بفائض قدره ٧٨,٦ مليار ريال للعام ٢٠٠٩م. وفي ذات السياق، يتوقع أن يحقق الميزان التجاري في عام ٢٠١٠م فائضاً قدره ٥٥٧,٩ مليار ريال بزيادة نسبتها ٤١,٤٪ عن عام ٢٠٠٩م، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع قيمة إجمالي الصادرات السلعية خلال عام ٢٠١٠م إلى ٨٨٦,٣ مليار ريال بزيادة نسبتها ٢٣٪ عن عام ٢٠٠٩م. ويتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات السلعية غير النفطية حوالي ١٢٤,٢ مليار ريال محققة نمواً قدره ١٤٪ مقارنة بعام ٢٠٠٩م، وهذا وتمثل الصادرات السلعية غير النفطية ما نسبته ١٤٪ من إجمالي الصادرات السلعية.

أما على صعيد التطورات المالية والنقدية، وعلى ضوء ما يشهده الاقتصاد المحلي والعالمي من تطورات تتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توفر السيولة الكافية في النظام المصرفي، فقد استمرت السياسات المالية والنقدية للدولة بالمحافظة على مستوى ملائم من السيولة يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الشامل خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ٢٠١٠م نمواً نسبته ١,٢٪ مقارنة بنمو نسبته ٨٪ لنفس الفترة في العام الماضي ٢٠٠٩م.

وفيما يتصل بالقطاع المصرفي، فقد واصلت المصارف التجارية تدعيم قدراتها المالية، وارتفع رأس مالها واحتياطياتها خلال الأشهر العشرة الأولى من العام ٢٠١٠م بنسبة ١٠,٧٪ لتصل إلى ١٨١,١ مليار ريال، وازداد إجمالي مطلوباتها من القطاعين العام والخاص خلال الفترة نفسها بنسبة ٦,٢٪، كما ارتفع حجم الودائع المصرفية لدى المصارف التجارية بنسبة ٥,٥٪ لتبلغ حوالي ٩٥٥ مليار ريال. وقد حافظت المصارف التجارية على دورها الحيوي في دعم القطاع الخاص لتوسيع أنشطته، حيث بلغ إجمالي الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية للأنشطة الاقتصادية في القطاع الخاص خلال الأشهر التسعة الأولى للعام ٢٠١٠م أكثر من ٧٧٤ مليار ريال. حيث نما حجم الائتمان الممنوح لبعض الأنشطة الاقتصادية مثل

الأنظمة والتنظيمات الجديدة والقواعد والإجراءات مثل إنشاء مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، وإنشاء جمعية أهلية باسم الجمعية السعودية للجودة، وإنشاء المركز السعودي لكفاءة الطاقة، وصدور اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسيل الأموال.

ونتيجة للأداء المتين للاقتصاد السعودي خلال عام ٢٠١٠م، أثنى صندوق النقد الدولي على سياسة المملكة المالية والنقدية التي أسهمت في تخفيف تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاد المملكة، وعلى التقييم الإيجابي لمتانة وسلامة النظام المصرفي، وعلى دور مؤسسات الإقراض الحكومية المتخصصة بتوفير الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى استراتيجيات الحكومة لتعزيز كفاءة استخدام الموارد والاستثمار في الطاقة المتجددة. كما أظهر الصندوق تأييده لسياسة سعر الصرف للريال السعودي، ونوه بالتقدم الذي أحرزته المملكة في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. كما عبر صندوق النقد الدولي عن تقديره للدور القيادي الذي تقوم به المملكة في تحقيق استقرار أسواق النفط واستمرارها في تنفيذ الخطط الموضوعية لتوسيع طاقتها الإنتاجية. وقد انعكس أداء الاقتصاد السعودي على ترتيبه في مؤشرات الاستثمار والتنافسية العالمية في عام ٢٠١٠م، فقد تربع الاقتصاد السعودي على المرتبة ١١ عالمياً من بين ١٨٣ دولة في مؤشر سهولة القيام بالأعمال الصادر عن البنك الدولي، بالإضافة إلى تحقيق المملكة للمركز ٢١ عالمياً من أصل ١٣٩ دولة في مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

وهكذا يتضح بجلاء أن الاقتصاد السعودي أظهر نتائج مشرقة في عام ٢٠١٠م، وإذا أخذنا في الحسبان ما تعانيه معظم دول العالم وخاصة المتقدم منه من أزمة اقتصادية حادة بسبب تبعات الأزمة المالية العالمية فإنه يمكن القول أن الاقتصاد السعودي قد أدى بحق أداءً قوياً يستحق الإشادة. ووفقاً للمؤشرات الحالية، فإنه من المتوقع أن يواصل الاقتصاد السعودي أداءه الجيد في الأعوام القادمة، وستستمر الدولة بإذن الله في تنفيذ البرامج والإصلاحات الاقتصادية اللازمة لضمان تحقيق التنمية المستدامة ورفع تنافسية الاقتصاد السعودي.

الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٢٥٪، والماء والكهرباء والخدمات الأخرى بنسبة ١٤٪، وقطاعي التجارة والبناء والتشييد بنسبة ٥,١٪ لكل منهما، والتعدين والمناجم بنسبة ٤٪، والصناعة والإنتاج بنسبة ٠,٦٪.

وفي سياق مشابه، استمر صندوق التنمية الصناعية السعودي في أدائه المميز في دعم الصناعة المحلية في كافة أنشطتها، حيث بلغت اعتمادات الصندوق خلال العام ٢٠١٠م حوالي (٦,٥٨٨) مليون ريال. كما شهد برنامج كفاءة الذي يديره الصندوق ارتفاعاً في عدد وثائق الكفاءة التي اعتمدها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للعام ٢٠١٠م، حيث اعتمدت إدارة البرنامج خلال العام (٧٧٧) وثيقة كفاءة بقيمة إجمالية تبلغ (٢٧١) مليون ريال وذلك لضمان اعتمادات تمويل قدمتها البنوك المحلية بمبلغ (٧١٦) مليون ريال لصالح (٤٨٠) منشأة صغيرة ومتوسطة.

وفي شأن آخر، سجل المؤشر العام للسوق المالية السعودية ٦,٦٢٠ نقطة في عام ٢٠١٠م مقارنة مع ٦,١٢٢ نقطة في نهاية عام ٢٠٠٩م. وشهد هذا العام طرح جزء من أسهم ٩ شركات للاكتتاب العام، ليصبح بذلك عدد الشركات المدرجة بالسوق ١٤٦ شركة. وقد استمرت هيئة السوق المالية خلال العام المالي ٢٠١٠م في جهودها الرامية إلى تنظيم طرح وتداول الأوراق المالية وتطوير السوق المالية، وتعزيز مبدأ العدالة والشفافية والإفصاح وحماية المستثمرين، حيث أصدر مجلس الهيئة تعديلاً لللائحة حوكمة الشركات، وضوابط استثمارات الشركات في السوق المالية. كما منحت الهيئة رخصاً لأربع شركات جديدة لمزاولة أعمال الأوراق المالية المختلفة ليصل مجموع الشركات المرخص لها إلى ٩٤ شركة.

وفي سبيل السعي لمواصلة مسيرة التنمية واستكمال الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية التي تهدف إلى تعزيز هيكل الاقتصاد الوطني، فقد صدرت خلال العام ٢٠١٠م الموافقة وبدء التنفيذ لخطة التنمية التاسعة للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤م، بالإضافة إلى صدور توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله باستمرار صرف بدل غلاء المعيشة بنسبة ١٥٪ لموظفي الدولة. كما تمت أيضاً خلال عام ٢٠١٠م الموافقة على إنشاء بعض الهيئات الحكومية وبعض

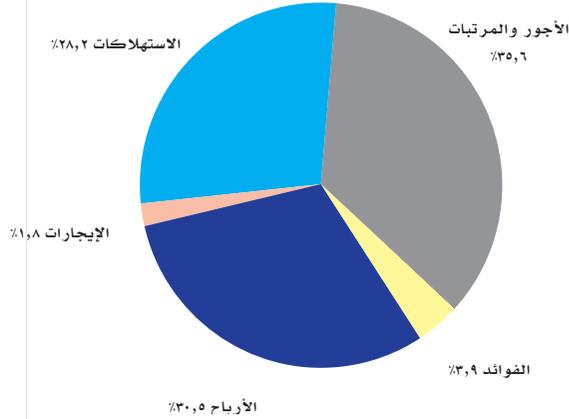
مؤشرات أداء القطاع الصناعي المحلي

حققت الصناعات التحويلية غير البترولية بالمملكة نمواً إيجابياً في العام ٢٠١٠م، حيث يقدر النمو الحقيقي لها بمعدل ٥٪ في العام ٢٠١٠م مقارنة بـ ٢,٢٪ في العام ٢٠٠٩م. كما تطور إسهام القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي بشكل ملحوظ مما يعكس قوة نمو هذا القطاع، إذ تقدّر المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١٠,١٪ في العام ٢٠١٠م. ومن جانب آخر ساهم القطاع الصناعي بشكل كبير في زيادة صادرات المملكة من السلع غير البترولية، حيث بلغت الصادرات السلعية غير البترولية في العام ٢٠١٠م حوالي ١٢٤ مليار ريال بارتفاع قدره ١٤٪ عن ما تم تصديره في ٢٠٠٩م.

وفي سياق الصورة العامة للقطاع الصناعي حسبما أوردناه بعاليه، نلقي فيما يلي نظرة أكثر تفصيلاً لبعض مؤشرات الأداء لهذا القطاع. ونظراً لعدم توفر كامل البيانات المطلوبة لعام ٢٠١٠م، فقد قمنا بتحليل البيانات المتوفرة في قاعدة البيانات الصناعية للعام ٢٠٠٩م، حيث توضح الأشكال من (١) إلى (٣) توزيع مكونات القيمة المضافة للصناعة السعودية ولقطاعاتها المختلفة والنسبة المئوية للعمالة الوطنية من إجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية للعام ٢٠٠٩م.

فبالنسبة لمؤشر القيمة المضافة، يوضح الشكل (١) توزيع مكونات القيمة المضافة في القطاع الصناعي للمملكة في العام ٢٠٠٩م، حيث يلاحظ أن الأجور والمرتببات تمثل الجزء الأكبر من إجمالي مكونات القيمة المضافة (٣٥,٦٪)، تليها الأرباح (٣٠,٥٪)، ثم الاستهلاكات (٢٨,٢٪)، فالضوائد (٣,٩٪)، وأخيراً الإيجارات (١,٨٪). ويدل ذلك على إسهام الصناعة بالمملكة في زيادة الدخل القومي من خلال تحقيق قيمة مضافة تغطي أجور ومرتببات العاملين وتزيد عن ذلك لتساهم في توسع طاقتها الإنتاجية.

الشكل (١) توزيع مكونات القيمة المضافة للتصنيع في المملكة (٢٠٠٩م)

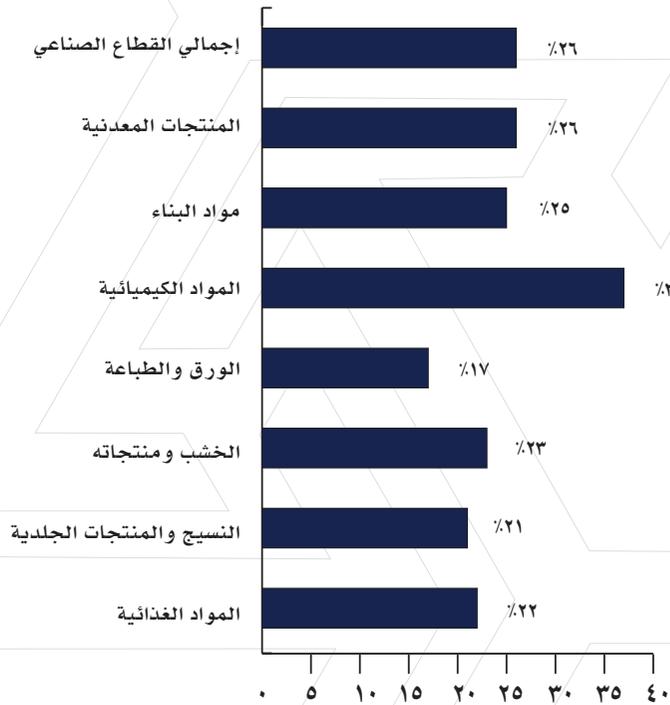


المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق، ٢٠٠٩م.

ولإعطاء صورة أكثر تفصيلاً لتوزيع مكونات القيمة المضافة حسب القطاعات الصناعية الرئيسية، يلاحظ من الشكل (٢) أن الأرباح بالإضافة إلى الأجور والمرتببات تستحوذ على أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي القيمة المضافة في قطاع الخشب ومنتجاته (٧٥,٦٪)، وتنخفض هذه النسبة إلى (٧١,٦٪) في قطاع المنتجات المعدنية و (٦٣,١٪) في قطاع المنتجات الكيماوية و (٦١,٣٪) في قطاع النسيج ومنتجات الجلدية و (٦٠,٧٪) في قطاع مواد البناء و (٦٠,٥٪) في قطاع الورق والطباعة، وذلك لطبيعة التقنية في هذه القطاعات والتي تعتمد بصورة كبيرة على الغزارة الرأسمالية مما يزيد من نصيب الاستهلاكات فيها بالمقارنة مع القطاعات الصناعية الأخرى.

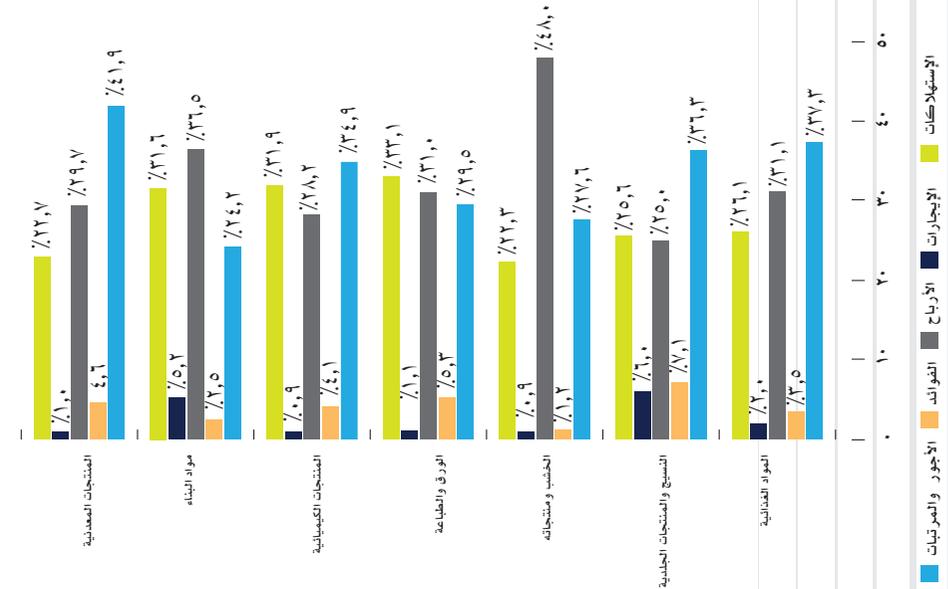
الجلدية بنسب تبلغ ٢٢٪ و٢١٪ على التوالي . وأخيراً يأتي قطاع الورق والطباعة بنسبة عمالة وطنية تبلغ ١٧٪. أما في القطاع الصناعي ككل ، فتبلغ نسبة العمالة الوطنية لإجمالي العمالة حوالي ٢٦٪ ، والتي تعتبر متواضعة ، حيث ما زالت العمالة الأجنبية تشكل الجزء الأكبر من هيكل العمالة في القطاع الصناعي .

الشكل (٣) نسب العمالة السعودية لإجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية (٢٠٠٩م)



المصدر : قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق ، ٢٠٠٩م .

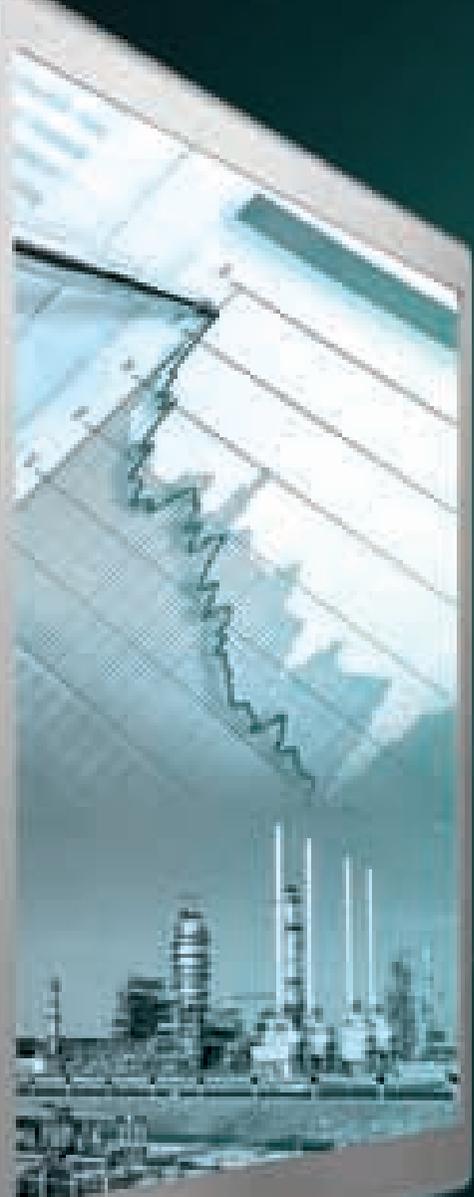
الشكل (٢) توزيع مكونات القيمة المضافة حسب القطاعات الصناعية الرئيسية (٢٠٠٩م)



المصدر : قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق ، ٢٠٠٩م .

أما بالنسبة لمؤشر نسبة العمالة الوطنية لإجمالي العمالة في الصناعة فيعتبر أيضاً من المؤشرات ذات الأهمية المتزايدة على صعيد الاقتصاد السعودي . ويظهر الشكل (٣) النسب المئوية للعمالة الوطنية من إجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية في العام ٢٠٠٩م ، حيث يلاحظ من معدلات عام ٢٠٠٩م أن قطاع المنتجات الكيميائية يتصدر القطاعات الصناعية الأخرى بنسبة عمالة وطنية تبلغ ٣٧٪، يليه قطاع المنتجات المعدنية بنسبة (٢٦٪) ثم قطاع مواد البناء بنسبة (٢٥٪) والخشب ومنتجاته بنسبة (٢٣٪) و قطاعي المواد الغذائية والنسيج والمنتجات

النشاط الإقراضي للصندوق

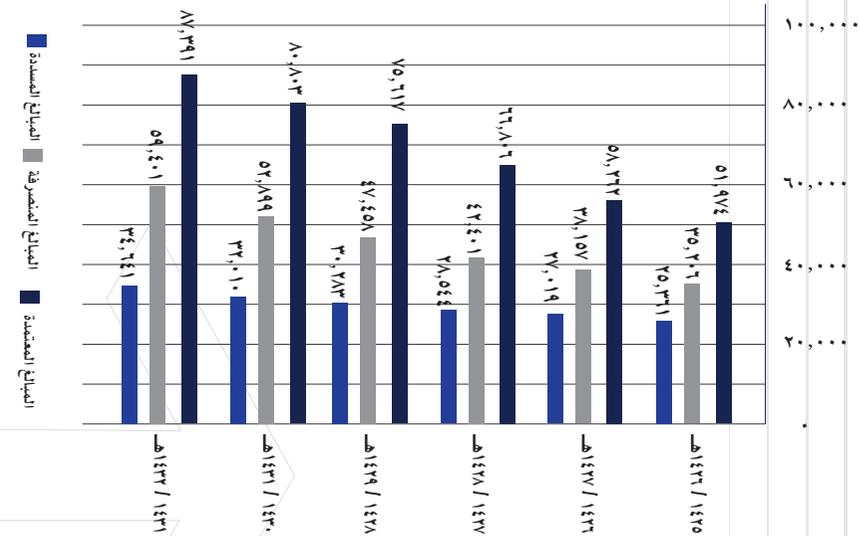


النشاط الإقراضي للصندوق:

أولاً: ملخص النشاط للعام المالي ١٤٣١ / ١٤٣٢هـ (٢٠١٠م):

سنة و ثلاثون عاماً مرت منذ إنشائه في عام ١٣٩٤هـ ولا يزال صندوق التنمية الصناعية السعودي يقوم بدوره الريادي في دعم وتطوير القطاع الصناعي الخاص بالمملكة وذلك من خلال تقديمه للقروض الميسرة متوسطة وطويلة الأجل ، بالإضافة إلى تقديم خدماته الاستشارية للمشاريع التي يقوم بإقراضها في المجالات المالية والفنية والتسويقية والإدارية .

الشكل (٤) قيمة القروض التراكمية المعتمدة من الصندوق والمبالغ المنصرفة والمعاد تسديدها (بملايين الريالات)



وفيما يختص بنشاط الصندوق الإقراضي خلال عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ (٢٠١٠م) ، فقد بدأت الثقة تعود إلى قطاع صناعة البتروكيماويات بعد الأزمة المالية العالمية ، مما حدا بالمستثمرين إلى الدخول مرة أخرى في مشاريع من هذا النوع . وكان من نتيجة ذلك أن ازدادت قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ إلى (٦,٥٨٨) مليون ريال مقارنة بمبالغ القروض التي اعتمدها

الصندوق خلال العام السابق والبالغة (٥,١٨٦) مليون ريال ، أي بزيادة قدرها ٢٧٪ .



وإذا ما نظرنا إلى اعتمادات الصندوق خلال عام التقرير لقطاع الصناعات الكيماوية والذي تشكل صناعة البتروكيماويات الجزء الأكبر منه، نجد أن اعتمادات الصندوق لهذا القطاع قد ازدادت من (٦٧٢) مليون ريال خلال العام السابق لتصل إلى حوالي (٣,٧٢٦) مليون ريال خلال عام التقرير ، أي بنسبة زيادة بلغت ٤٥٤٪ . كما زادت اعتمادات الصندوق خلال عام التقرير لقطاع الصناعات الاستهلاكية بمعدل ١١٪ عن العام السابق .

وقد ارتفعت قيمة المبالغ التي تم صرفها خلال عام التقرير ١٤٣٢/١٤٣١هـ بنسبة (١٩٪) لتصل إلى (٦,٥٠٢) مليون ريال وهو رقم قياسي منذ أن تم إنشاء الصندوق في عام ١٣٩٤هـ ، كما بلغت تسديدات القروض خلال عام التقرير (٢,٦٣١) مليون ريال ، وهو أيضاً رقم قياسي منذ إنشاء الصندوق وبنسبة زيادة بلغت ٥٢٪ عن تسديدات العام السابق .

وبصورة إجمالية ، فقد بلغ إجمالي عدد القروض الصناعية التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ (٣,٢٢٦) قرصاً بقيمة إجمالية قدرها (٨٧,٣٩١) مليون ريال قدمت للمساهمة في إنشاء (٢,٢٨٤) مشروعاً صناعياً في مختلف أنحاء المملكة. وقد بلغت جملة القروض التي تم صرفها من هذه الاعتمادات مبلغاً وقدره (٥٩,٤٠١) مليون ريال سدد منها حتى نهاية عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ (٣٤,٦٤١) مليون ريال ، مما يؤكد نجاح المشاريع المستفيدة من قروض الصندوق ومن الدعم الاستشاري الذي يقدمه لهذه المشاريع في المجالات الفنية والإدارية والتسويقية .

وقد اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ (٩٥) قرصاً منها (٦٨) قرصاً قدمت لمشاريع جديدة و (٢٧) قرصاً منحت لعمليات توسعة قامت بها مشاريع سبق وأن حصلت على قروض من الصندوق وحققت نجاحاً من خلال دعم الصندوق لها، مما دفعها إلى توسيع نشاطها رأسياً وأفقياً وتطوير جودة منتجاتها .



ثانياً : التوزيع القطاعي للقروض :

باستعراض القطاعات الصناعية الرئيسية حسب قيمة القروض المعتمدة لها يتضح ما يلي :

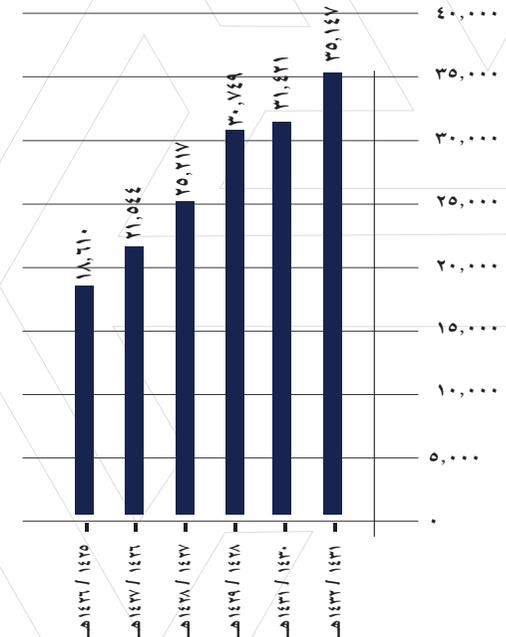
الصناعات الكيماوية :

حجم القروض :

لازال هذا القطاع يتصدر جميع القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة له ، إذ بلغت قيمتها الإجمالية منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٣٥,١٤٧) مليون ريال أي حوالي ٤٠% من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق .

الشكل (٥) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها

الصندوق لقطاع الصناعات الكيماوية (بملايين الريالات)



المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ :

مشاريع جديدة باستثمار سعودي فرنسي في مدينة الجبيل لإنتاج البنزين والكيروسين والجازولين والديزل والضمم الثقيل والبارازايلين والبروبيلين وغاز النفط المسال والكبريت السائل ومركب البنزين الثنائي المخروط وغاز النفط المسال غير المعالج . إضافة إلى قرضين آخرين قيمتهما (٩٠٠) مليون ريال لإقامة مصنعين في مدينة الجبيل لإنتاج الصودا الكاوية وغاز الكلور وثنائي كلوريد الإيثيلين وحمض الهيدروكلوريك .

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (٣٥٠) مليون ريال لتوسعة مصنع في الجبيل يقوم بإنتاج ألكيل البنزين الخطي ، وآخر قيمته (٤١) مليون ريال لتوسعة مصنع في الجبيل يقوم بإنتاج أمينات الإيثيلين .

اعتمد الصندوق لهذا القطاع خلال العام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٢٣) قرصاً تمثل نسبة ٢٤% من إجمالي عدد القروض المعتمدة خلال العام ، وقد بلغت قيمة هذه القروض (٣,٧٢٦) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ٥٧% من إجمالي قيمة القروض المعتمدة خلال العام وبذلك فإن هذا القطاع قد عاد مرة أخرى ليحتل المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض الممنوحة خلال عام التقرير مما يشير إلى عودة الطمأنينة إلى المستثمرين تدريجياً بعد الأزمة المالية العالمية . وقد قدمت هذه القروض لهذا القطاع خلال عام التقرير للمساهمة في إقامة (١٥) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ثمانية مشاريع صناعية قائمة .

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع أربعة قروض قيمتها ملياري ريال لإقامة أربعة

النحاس والزنك وسبائك الذهب والفضة، بالإضافة إلى قرض قيمته (٢٠٠) مليون ريال لإقامة مصنع في جدة لإنتاج علب وأغطية علب المرطبات وآخر قيمته (٢٠٠) مليون ريال لإقامة مصنع في الجبيل لإنتاج الأنابيب الملحومة وأنابيب الصلب المقاوم للصدأ وأنابيب الألمنيوم .



كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (٩١) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام لإنتاج أنابيب الصلب الملحومة وقرضين آخرين قيمتهما (٣٩) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام لإنتاج الأنابيب المثنية وأنابيب الصلب الملحومة بالمقاومة الكهربائية .

الصناعات الاستهلاكية :

حجم القروض :

احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة له ، إذ بلغت قيمتها حتى نهاية عام ١٤٣١/١٤٣٢ هـ (١٤,٥٥١) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ١٧٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية الفترة المذكورة .

المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢ هـ :

اعتمد الصندوق لهذا القطاع (٢٥) قرضاً بلغت قيمتها (١,٣٥٨) مليون ريال أي ما يمثل ٢٦٪ من إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢ هـ و ٢١٪ من قيمتها ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال العام . وقد قدمت هذه القروض للمساهمة في إقامة (١٧) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ثمانية مشاريع صناعية قائمة .

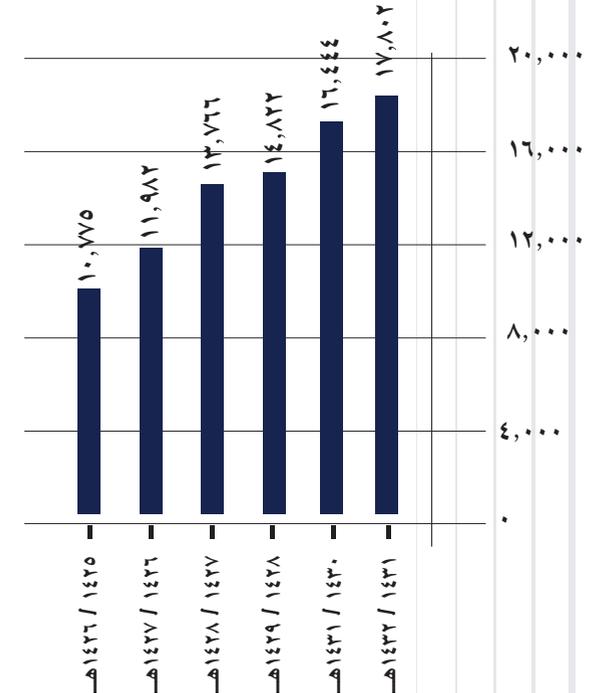
ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢ هـ قرض قيمته (٣٣٠) مليون ريال لإقامة مصنع في نجران لإنتاج مكثفات

الصناعات الهندسية :

حجم القروض :

يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة له منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية عام ١٤٣١/١٤٣٢ هـ ، إذ بلغت قيمة القروض المعتمدة له (١٧,٨٠٢) مليون ريال أي ما يمثل ٢٠٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق .

الشكل (٦) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الهندسية (بملايين الريالات)

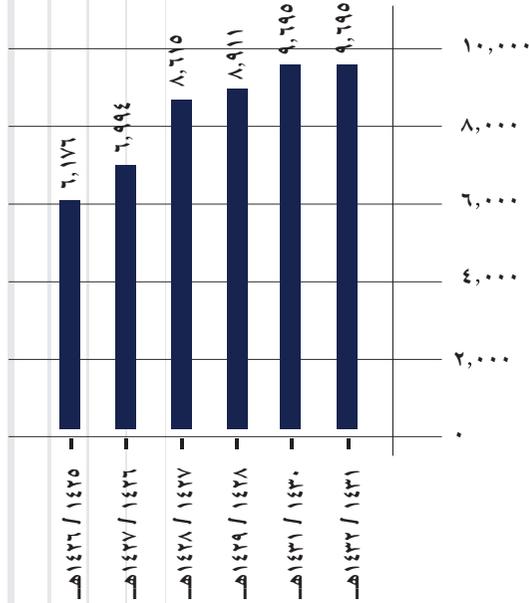


صناعة الأسمنت :

حجم القروض :

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الأسمنت منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٩,٦٩٥) مليون ريال ، أي ما يمثل ١١٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة .

الشكل (٨) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة الأسمنت (بملايين الريالات)



المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ :

لم يعتمد الصندوق قروضاً لهذا القطاع خلال العام حيث لم يتقدم أي مستثمر للصندوق بطلب تمويل

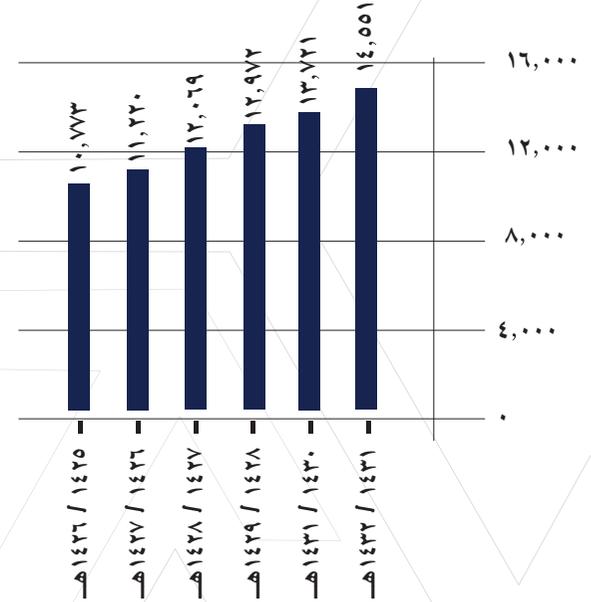
ليعود مرة أخرى إلى المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة سنوياً والتي حافظ عليها لفترة طويلة .

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة في هذا القطاع خلال عام التقرير قرض قيمته (٩٨) مليون ريال لإقامة مصنع في المدينة المنورة لإنتاج لحوم الدجاج المبردة والمجمدة والمصنعة ، وآخر قيمته (٦٥) مليون ريال لإقامة مصنع في الدمام لإنتاج مياه الآبار المحللة والمياه المعالجة ، بالإضافة إلى قرض قيمته (٤٥) مليون ريال لإقامة مصنع في الرياض لإنتاج الخبز والكيبك والمعجنات .

كما شملت قروض التوسعة قرضاً قيمته (٢٠٠) مليون ريال لتوسعة مصنع في الخرج يقوم بإنتاج الحليب والألبان والأجبان والزبدة ، وقرض آخر قيمته (٤٢) مليون ريال لتوسعة مصنع في جدة يقوم بإنتاج البسكويت والفطائر والمعمول ، بالإضافة إلى قرض قيمته حوالي (٢٨) مليون ريال لتوسعة مصنع في الدمام يقوم بإنتاج لفات ورق المناديل وعجينة الورق من المخلفات الورقية .



الشكل (٧) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع الصناعات الاستهلاكية (بملايين الريالات)



المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ :

بلغت اعتمادات الصندوق لهذا القطاع خلال عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ (٢٨) قرضاً بلغت قيمتها (٨٣٠) مليون ريال أي ما يعادل ٢٩٪ من عدد القروض و ١٣٪ من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وهو بذلك يأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض وفي المرتبة الثالثة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام . وقد قدمت القروض لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (٢٢) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ستة مشاريع صناعية قائمة . وقد تقدم هذا القطاع مرتبة واحدة خلال هذا العام

كما شملت قروض التوسعة قرصاً قيمته حوالي (١١٨) مليون ريال لتوسعة مصنع في جدة يقوم بإنتاج بلاط السيراميك والبورسلان للأرضيات والجدران ، بالإضافة إلى قرض قيمته (٦٥) مليون ريال لتوسعة مصنع في المزاحمية يقوم بإنتاج الطوب الأحمر الفخاري .

المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال عام ١٤٣٢/١٤٣١ هـ :

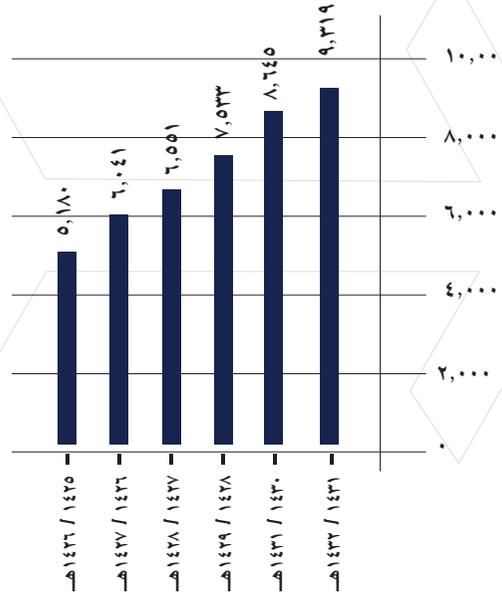
بلغ عدد المشاريع الصناعية الممولة من الصندوق التي بدأت الإنتاج خلال عام ١٤٣٢ / ١٤٣١ هـ (٥٠) مشروعاً صناعياً منها (٢٩) مشروعاً جديداً و (٢١) مشروع توسعة تفاصيلها كما يلي:

القطاع	عدد المشاريع التي دخلت طور الإنتاج خلال العام	عدد العمالة المقدره
الصناعات الاستهلاكية	١٥	٢,٤٩٣
الصناعات الهندسية	١٣	٢,٠٨١
صناعة مواد البناء	١١	١,٩٧٦
الصناعات الكيماوية	٩	٨١٨
صناعة الأسمنت	٢	٥٨٠
المجموع	٥٠	٧,٩٤٨

خلال العام ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الرابعة من حيث قيمة القروض المعتمدة خلال العام . وقد قدمت القروض لهذا القطاع للمساهمة في إقامة (١٤) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة خمسة مشاريع صناعية قائمة.

ومن بين القروض الجديدة المعتمدة لهذا القطاع خلال العام قرض قيمته (٥٤) مليون ريال لإقامة مصنع في الرياض لإنتاج ألواح الزجاج والزجاج العازل ، وآخر قيمته حوالي (٤٤) مليون ريال لإقامة مصنع في ينبع لإنتاج قرميد الأسقف ، بالإضافة إلى قرض قيمته (٢٦) مليون ريال لإقامة مصنع في الرياض لإنتاج الخرسانة الجاهزة.

الشكل (٩) القيمة التراكمية للقروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع صناعة مواد البناء الأخرى (بملايين الريالات)



نظراً لأن الطاقات الإنتاجية لهذه الصناعة المحلية تكفي لتغطية الطلب المحلي على هذه السلعة في الوقت الحاضر .

صناعة مواد البناء الأخرى : حجم القروض :

بلغ إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق لقطاع مواد البناء الأخرى حتى نهاية عام ١٤٣٢/١٤٣١ هـ (٩,٣١٩) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي ١٠,٧٪ من إجمالي قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق للمشاريع الصناعية منذ تأسيسه ، وهو بذلك يأتي في المرتبة الخامسة من حيث حجم القروض المعتمدة .



المشاريع المعتمدة خلال عام ١٤٣٢/١٤٣١ هـ :
اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣٢/١٤٣١ هـ (١٩) قرصاً لهذا القطاع بلغت قيمتها (٦٧٤) مليون ريال ، أي ما يمثل ١٠٪ من إجمالي قيمة القروض المعتمدة

ثالثاً: التوزيع الجغرافي للقروض:

باستعراض التوزيع الجغرافي لعدد وقيمة القروض الإجمالية المعتمدة حسب مناطق المملكة المختلفة يتضح ما يلي:

منطقة الرياض:

حجم القروض:

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة مشاريع صناعية في منطقة الرياض (١,١٨١) قرضاً لتمويل (٨٢٤) مشروعاً صناعياً أي ما يمثل حوالي ٣٧٪ من عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه حتى نهاية عام ١٤٣١/١٤٣٢ هـ، وبذلك تأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد القروض المعتمدة، غير أنها تأتي في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة، إذ بلغت قيمتها (١٧,٩١٩) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ٢١٪ من إجمالي قيمة اعتمادات الصندوق.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢ هـ:

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢ هـ (٣٢) قرضاً لمشاريع تقع في منطقة الرياض أي ما يمثل حوالي ٣٤٪ من عدد القروض المعتمدة خلال العام، وقد

قدمت هذه القروض لإقامة (٢٢) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة عشرة مشاريع صناعية قائمة. وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الثانية من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة إذ بلغت قيمتها (٩٦٤) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ١٥٪ من إجمالي قيمة قروض الصندوق المعتمدة خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢ هـ.

منطقة مكة المكرمة:

حجم القروض:

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٥٥٧) مشروعاً صناعياً في منطقة مكة المكرمة (٨٢٥) قرضاً بقيمة (١٤,٩٩٨) مليون ريال، أي ما يمثل حوالي ٢٦٪ من إجمالي عدد القروض و ١٧٪ من إجمالي قيمتها وبذلك تأتي



منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣١/١٤٣٢ هـ.

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢ هـ:

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢ هـ (١٤) قرضاً بقيمة (٥٦٩) مليون ريال لمشاريع تقع في منطقة مكة المكرمة، أي ما يمثل حوالي ١٥٪ من عدد القروض و ٩٪ من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام، وبذلك تأتي منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢ هـ.

المنطقة الشرقية:

حجم القروض:

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية (٩١٥) قرضاً لإقامة (٦٤٧) مشروعاً بقيمة (٣٩,٥١٥) مليون ريال، أي ما يمثل ٢٨٪ من إجمالي عدد القروض و ٤٥٪ من إجمالي قيمتها، وبذلك تأتي المنطقة الشرقية في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض وفي المرتبة الثانية من حيث عدد القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣١/١٤٣٢ هـ.

مناطق المملكة الأخرى :

حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق لمشاريع تقع في مناطق المملكة الأخرى حتى نهاية عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ (١٢٤) قرصاً قيمتها حوالي (٤,٦٩٥) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي ٤% و ٥% من إجمالي عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ إنشائه وحتى نهاية عام التقرير .

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ قرصاً قيمته (٣٣٠) مليون ريال لإقامة مصنع في منطقة نجران لإنتاج مكثفات النحاس والزنك وسبائك الذهب والفضة ، وآخر قيمته (١٧) مليون ريال لإقامة مصنع في منطقة الجوف لإنتاج الخرسانة الجاهزة .

القروض و ٣% من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال العام ، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض المعتمدة خلال العام .

منطقة القصيم :

حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٥٤) مشروعاً صناعياً في منطقة القصيم (٦٥) قرصاً بقيمة (١,٣٣٨) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ٢% من عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق ، وبذلك تأتي منطقة القصيم في المرتبة الخامسة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ .

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ قرصين قيمتهما (٢٨) مليون ريال لإقامة مصنعين في منطقة القصيم ، أحدهما لإنتاج وتوزيع المياه الصالحة للشرب والمياه المعالجة والآخر لإنتاج الحلويات والكيك والمعجنات .

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام التقرير (٤١) قرصاً بقيمة (٤,٤٦٩) مليون ريال لمشاريع تقع في المنطقة الشرقية وهي بذلك تأتي في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ بنسبة ٤٣% من عدد القروض و حوالي ٦٨% من قيمة القروض المعتمدة خلال العام

منطقة المدينة المنورة :

حجم القروض :

بلغ إجمالي عدد القروض التي اعتمدها الصندوق للمساهمة في إقامة (٨٨) مشروعاً تقع في هذه المنطقة حتى نهاية عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ (١١٦) قرصاً بقيمة (٨,٩٢٧) مليون ريال ، أي ما يمثل حوالي ٤% من عدد القروض و ١٠% من قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق ، وبذلك تأتي منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة من حيث عدد وقيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ .

القروض المعتمدة خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ :

اعتمد الصندوق خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ أربعة قروض لمشاريع تقع في منطقة المدينة المنورة قيمتها (٢١١) مليون ريال ، أي ما يمثل ٤% من عدد

رابعاً : تمويل المشاريع المختلطة :

دأب الصندوق منذ إنشائه على تشجيع قيام المشاريع الصناعية المختلطة ، وخاصة مع الشركات العالمية العريقة وذلك لإيمانه العميق بأن عناصر نجاح هذه المشاريع متوفرة في المملكة ، وإيمانه أيضاً بأن الاستثمار الأجنبي المباشر آلية فعالة لاستقطاب ونقل التقنية الحديثة إلى المملكة وخلق فرص عمل جديدة للمواطنين السعوديين بالإضافة إلى فتح الأسواق الخارجية للمنتجات الوطنية . ولا يشترط الصندوق وجود شركاء سعوديين في هذه المشاريع بل يقوم أيضاً بتمويل المشاريع التي يملكها أجنبياً بالكامل ويتعامل معها بنفس الأسس التي يتعامل بها مع المشاريع التي يملكها أو يساهم فيها مستثمرون سعوديون .

بلغ عدد المشاريع المختلطة التي اعتمد الصندوق تمويلها منذ إنشائه وحتى نهاية العام المالي ١٤٣١/١٤٣٢هـ (٦٢٥) مشروعاً أي ما يمثل ٢٧% من إجمالي عدد المشاريع المعتمدة، كما بلغت قيمة القروض المعتمدة لهذه المشاريع المختلطة (٣٣,٤١٥) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ٣٨% من إجمالي قيمة قروض الصندوق ، وتمثل مساهمة الشريك الأجنبي في هذه المشاريع ٣٣% من رأس مالها .

ومما يجدر ذكره أن (١١٣) مشروعاً من هذه المشاريع تبلغ قيمة القروض المعتمدة لها (٨,٨٦٨) مليون ريال قد أصبحت مملوكة بالكامل للمستثمرين السعوديين بعد شرائهم حصص الشركاء الأجانب فيها وذلك بعد أن حققت هذه المشاريع النجاح المنشود وقامت بتسديد ما عليها من قروض . ويأتي قطاع الصناعات الكيماوية في مقدمة القطاعات الصناعية من حيث قيمة القروض المعتمدة وذلك لضخامة الاستثمار في مشاريع هذا القطاع ، إذ بلغت حصته منها حوالي ٦١% يليه قطاع الصناعات الهندسية الذي بلغت حصته ٢٣% ثم قطاع الصناعات الاستهلاكية بحصة ٩% .

وبالنسبة لعام التقرير ١٤٣١/١٤٣٢هـ اعتمد الصندوق (٢٣) قرضاً لإقامة (١٧) مشروعاً صناعياً جديداً وتوسعة ستة مشاريع صناعية قائمة ، وقد بلغت قيمة هذه القروض حوالي (٣,٩٤٠) مليون ريال أي ما يمثل حوالي ٦٠% من اعتمادات الصندوق خلال العام. وتأتي هذه النسبة العالية نظراً لاعتماد الصندوق لمشاريع مختلطة عملاقة ذات استثمارات ضخمة خلال هذا العام . وتوزعت قروض هذه المشاريع الجديدة بواقع تسعة قروض لقطاع الصناعات الهندسية وستة قروض لقطاع الصناعات الكيماوية وقرضين لقطاع الصناعات الاستهلاكية .

وقد وفرت المشاريع المختلطة المعتمدة خلال العام فرص عمل جديدة لاستيعاب (٣,٧٣٧) موظفاً وعاملاً أي ما يمثل حوالي ٣٣% من إجمالي فرص العمل التي توفرها المشاريع التي أقرضها الصندوق خلال عام ١٤٣١/١٤٣٢هـ والتي تبلغ حوالي (١١,٢٠٣) فرصة عمل .



برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة :

شهد العام الخامس لانطلاق برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة أداءً متميزاً، إذ اعتمدت إدارة البرنامج خلال عام ١٤٣٢/١٤٣١م عدد (٧٧٧) كفالة مقابل (٥٠٤) كفالة تم اعتمادها خلال العام السابق أي بمعدل نمو بلغ (٥٤%)، وبمبلغ إجمالي قدره (٢٧١) مليون ريال مقابل (١٨١) مليون ريال بمعدل نمو بلغ (٥٠%)، كما بلغت قيمة القروض التي مولتها البنوك خلال هذا العام لهذه المنشآت (٧١٦) مليون ريال مقابل (٤٦٤) مليون ريال بمعدل نمو بلغ (٥٤%) عن العام السابق .

هذا وقد بلغ إجمالي عدد الكفالات التي اعتمدها البرنامج منذ انطلاقه مع بداية العام ١٤٢٧/١٤٢٦هـ وحتى نهاية عام ١٤٣٢/١٤٣١هـ (١,٨٨٧) كفالة بقيمة إجمالية قدرها (٧٢٠) مليون ريال سعودي مقابل اعتمادات تمويل قدمتها البنوك تحت مظلة البرنامج بمبلغ (١,٧٨٦) مليون ريال سعودي، لصالح (١,٢٤٩) منشأة صغيرة ومتوسطة .

وتصدر قطاع المقاولات مجموع الكفالات التي اعتمدها البرنامج حتى نهاية العام ١٤٣٢/١٤٣١هـ بعدد (٨٥٥) كفالة بقيمة (٢٩٤) مليون ريال، أي بنسبة (٤٥%) من عدد الكفالات و (٤١%) من قيمتها، يليه قطاع الخدمات بعدد (٤٣٧) كفالة بقيمة (١٨٥) مليون ريال أي بنسبة (٢٣%) من عدد الكفالات و (٢٦%) من قيمتها، ثم القطاع الصناعي في المرتبة الثالثة بعدد (٣٦٤) كفالة بقيمة (١٦٠) مليون ريال أي بنسبة (٢٠%) من عدد الكفالات و (٢٢%) من قيمتها، أما الكفالات المتبقية وعددها (٢٣١) وتمثل (١٢%) من عدد الكفالات المعتمدة فقد وزعت بين القطاعات: التجاري (١٦٤) والطبي (٤٢) والتعليمي (١٩) والزراعي (٤) والترفيهي (٢).

وتأتي منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد وقيمة الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال هذا العام بعدد (٣٢٠) كفالة بقيمة (١١٢) مليون ريال أي

ما يمثل (٤١%) من عدد وقيمة الكفالات المعتمدة خلال هذا العام ، تليها المنطقة الشرقية بعدد (١٧٦) كفالة بقيمة (٦٠) مليون ريال، ثم منطقة مكة المكرمة بعدد (١٧٣) كفالة بقيمة (٥٦) مليون ريال، وجاءت منطقة عسير في المرتبة الرابعة من حيث اعتمادات هذا العام بعدد (٣١) كفالة ، كما جاءت منطقة المدينة المنورة في المرتبة الخامسة بعدد (٢٥) كفالة ، ومن الملاحظ أن اعتمادات هذا العام غطت كافة مناطق المملكة الإدارية .

وبالنسبة لجهات التمويل، فإن بنك الرياض يتصدر بقية البنوك التجارية من حيث عدد وقيمة الكفالات التي اعتمدها البرنامج خلال هذا العام بعدد (٢٤٢) كفالة و بقيمة (٨١) مليون ريال ، إلا أن البنك الأهلي التجاري ما زال يتصدر بقية البنوك في إجمالي الاعتمادات التي اعتمدت منذ انطلاق عمل البرنامج بعدد (٥٩٠) كفالة بقيمة (٢٠٩) مليون ريال أي بنسبة (٣١%) من عدد الكفالات و (٢٩%) من قيمتها، ويأتي بنك الرياض في المرتبة الثانية بعدد (٥٧٠) كفالة بقيمة (٢٠١) مليون ريال أي بنسبة (٣٠%) من عدد الكفالات و (٢٩%) من قيمتها، ثم البنك العربي الوطني في المرتبة الثالثة بعدد (٢٦٩) كفالة بقيمة (٩٠) مليون ريال بنسبة (١٤%) من عدد الكفالات و (١٢%) من قيمتها .

كما شهد عام ٢٠١٠م تسييل (١٣) كفالة من البرنامج لصالح البنوك الممولة وبذلك ارتفع عدد الكفالات المسيلة منذ انطلاقة البرنامج إلى (٢٨) كفالة بقيمة إجمالية قدرها (١١,٣) مليون ريال ، منها (١٢) كفالة للبنك السعودي البريطاني و (١١) كفالة للبنك الأهلي التجاري وأربع كفالات لبنك الرياض وكفالة واحدة لمصرف الراجحي .

وفي إطار توسيع قاعدة المتعاملين مع البرنامج، وزيادة الوعي بدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، قام البرنامج بالتعاون مع الغرف التجارية الصناعية السعودية والبنوك التجارية المحلية المشاركة بتنفيذ عدد (٢١) فعالية في (٢١) مدينة بالمملكة، تحت مسمى (يوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة)، كما قام البرنامج بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والغرف التجارية الصناعية السعودية بتنفيذ عدد (١٣) دورة تدريبية

جدول (١) عدد وقيمة الكفالات المعتمدة وعدد المنشآت حسب جهات التمويل

الإجمالي منذ انطلاقة البرنامج			الكفالات المعتمدة عام ٢٠١٠م				البنك	
عدد المنشآت	المبالغ بالآلاف الريالات		عدد الكفالات	عدد المنشآت	المبالغ بالآلاف الريالات			العدد
	قيمة الكفالات	قيمة التمويل			قيمة الكفالات	قيمة التمويل		
٣٥٨	٢٠٨,٩١٤	٤١٤,٥٦٣	٥٩٠	٩٨	٦٤,١٢٤	١٢٥,٥٩٤	٢٢٣	البنك الأهلي التجاري
٤٠٩	٢٠٠,٦٤٦	٥٢١,٧٨٧	٥٧٠	١٧٣	٨١,٠٩٨	٢٢٣,٦٩٢	٢٤٢	بنك الرياض
١١٣	٨٩,٧٦٢	٣٠٦,٥٩٣	٢٦٩	٤٥	٣٦,٧٤١	١٣٥,٣٨٠	٩٧	البنك العربي الوطني
١٧٤	٩٢,٧٣٩	٢٣٦,٦٢٢	٢١٨	٩٣	٤٦,٦٠٨	١١٦,٤٤٩	١٢٩	مصرف الراجحي
٩٠	٦١,٣٥٩	١٢٩,٦٨٩	٩٨	١١	٦,٦٧٤	١٦,٧٤٩	١١	البنك السعودي البريطاني
٤٦	٢٥,٦١٥	٦٤,٩٤٥	٦٠	٣٠	١٥,٥٩٢	٤١,١٢٥	٣٦	مجموعة سامبا المالية
٣٥	٢٤,١٤٧	٦٨,٣٦٢	٥١	٨	٤,٨٦١	١٥,٨٣٠	١٢	البنك السعودي الفرنسي
١٤	١٠,٨٨٨	٢٢,٦٠٠	١٥	١٤	١٠,٨٨٧	٢٢,٦٠٠	١٥	البنك السعودي الهولندي
٥	٣,١٩٤	١٣,٥٨٧	١٠	٣	٢,٢٠٠	١١,٤٠٠	٦	بنك الجزيرة
٥	٢,٥٩٥	٧,١٧٠	٦	٥	٢,٥٩٥	٧,١٧٠	٦	بنك البلاد
١,٢٤٩	٧١٩,٨٥٩	١,٧٨٥,٩١٨	١,٨٨٧	٤٨٠	٢٧١,٣٨٠	٧١٥,٩٨٩	٧٧٧	الإجمالي

في مختلف مدن المملكة تحت مسمى (أساسيات البداية في تشغيل وإدارة الأعمال التجارية) موجهة إلى أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ووصل عدد المتدربين بتلك الدورات (٣٩١) متدرباً منهم (١٠٧) متدربة و (٢٨٤) متدرباً. كذلك قام البرنامج بتنظيم (١١) ورشة عمل تعريفية عن (برنامج كفالة) وشروطه ومستلزمات وآليات العمل بالبرنامج موجهة إلى أصحاب الاختصاص من موظفي البنوك المحلية المشاركة، إلى جانب (١٣) ورشة عمل ودورة تدريبية تعريفية عن (برنامج كفالة) وشروطه، ومستلزمات وآليات العمل بالبرنامج موجهة لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى ذلك قام البرنامج بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ومجلس الغرف التجارية السعودية بتنظيم عدة دورات موجهة إلى منسوبي مراكز تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الغرف التجارية الصناعية السعودية والمسؤولين عن التعامل المباشر مع أصحاب تلك المنشآت تحت مسمى (كيفية تقييم خطط العمل).

القوى البشرية والتدريب :



تمكنت إدارة الصندوق من خلال برامجها المدروسة من استقطاب وتوظيف الكفاءات السعودية وتأهيلها في مختلف المهن والتخصصات ذات العلاقة بطبيعة العمل بالصندوق، حيث ترتبط عمليات التوظيف ببرامج تطوير الكفاءات والتدرج الوظيفي التي تغطي مجالات التحليل المالي، مراجعة الحسابات، تقنية المعلومات، الدراسات الاقتصادية والإحصائية، التسويق، المحاسبة المستندية والعلوم المالية، الإدارة، الدراسات والاستشارات الفنية، تحليل المعلومات، الدراسات القانونية وغيرها .

وقد بلغ عدد البرامج التدريبية التي تم تنفيذها للموظفين السعوديين في الداخل والخارج خلال العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ (٧٣٣) برنامجاً تدريبياً بما في ذلك الدورات الأساسية المتخصصة والماجستير والدورات القصيرة وحلقات النقاش والمؤتمرات المهنية والدورات التدريبية الداخلية بالصندوق، إذ تم تدريب (٤٧٩) موظفاً سعودياً بما يتماشى مع متطلبات حاجة العمل ومواقف الدورات التدريبية بالداخل والخارج، حيث حصل (١٠٣) موظفاً منهم على دورات أساسية تخصصية بما في ذلك شهادة الماجستير ودورات اللغة الإنجليزية المكثفة في الخارج بينما حصل (١٦٧) موظفاً سعودياً على دورات قصيرة خارج المملكة و (٩٧) موظفاً حصلوا على دورات قصيرة داخل المملكة في الوقت الذي حصل فيه (١١٢) موظفاً سعودياً على دورات قصيرة داخل الصندوق إضافة إلى حصول (١٢) موظفاً سعودياً جامعياً على التدريب العملي المهني على رأس العمل بمختلف إدارات الصندوق .

ونظراً لما يتمتع به الصندوق من أنظمة إدارية ومالية متطورة فقد تمكن من تنفيذ برامجه المقررة لتوظيف السعوديين خلال العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ حيث تم توظيف (٩١) موظفاً سعودياً في إطار الميزانية المعتمدة تلبية لمتطلبات حاجة العمل بمختلف إدارات الصندوق .

علي بن عبدالله العايد



المدير العام المكلف

وقد دأب الصندوق على توظيف علاقاته الطيبة مع العديد من المؤسسات المالية المشابهة داخل وخارج المملكة لتسقل قدرات موظفيه المهنيين السعوديين من خلال المشاركة الفاعلة في المؤتمرات التخصصية المهنية والندوات وحلقات النقاش العملية التي تشارك فيها تلك الجهات بما يكفل تبادل المعارف المهنية والخبرات العملية المتخصصة مما كان لها أثرها الفعال في الارتقاء بقدرات الكوادر السعودية الذي انعكس إيجاباً على أداء الصندوق العام .

دورة تقييم المشاريع الصناعية والهيكل التنظيمي للصندوق



دورة تقييم المشاريع الصناعية :

تحرص إدارة الصندوق على توفير خدماتها الإقراضية والاستشارية للمستثمرين في القطاع الصناعي بالسرعة والفعالية اللازمتين ، لذا فإنها تعمل باستمرار على تطوير الإجراءات والأنظمة واللوائح الخاصة بالنشاط الإقراضي للصندوق ليستمر في تميزه بين مؤسسات التمويل المماثلة في سائر أنحاء العالم .

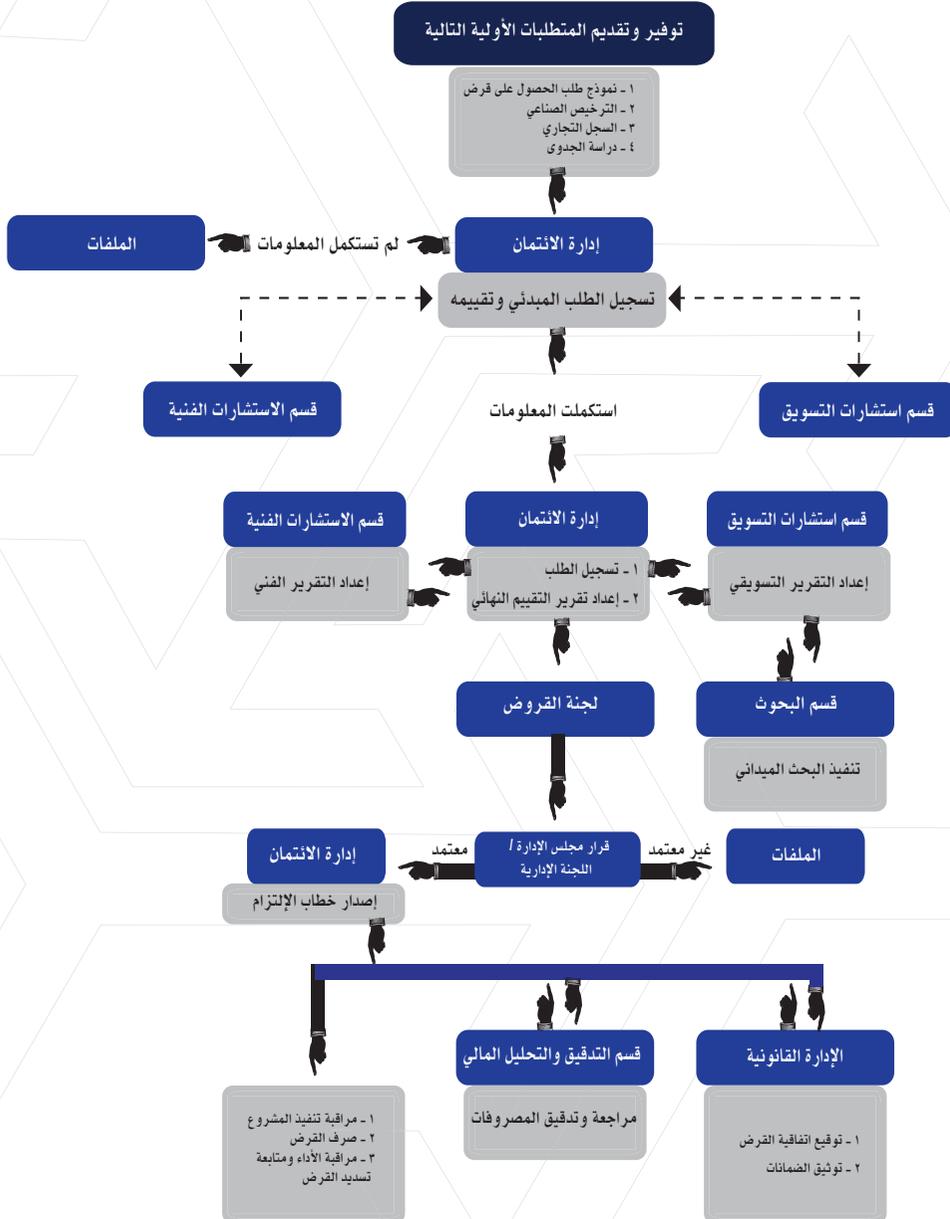
وتتبلور هذه الجهود جميعها في دورة تقييم المشروع المعتمدة التي تخضع من حين لآخر لتعديلات تملئها ظروف التطبيق العملي ، مع الأخذ بعين الاعتبار أحدث التطورات في مجال التنظيم الإداري والتحليل المالي والتقدم التقني .

ويوضح المخطط التوضيحي التالي دورة المشروع المعمول بها حالياً لدى الصندوق لعمليات دراسة وتقييم ومتابعة تنفيذ مشاريع الإقراض ، وعمليات صرف الالتزامات المالية للمشاريع ومتابعة تسديد مستحقات الصندوق من قبل المقترضين :

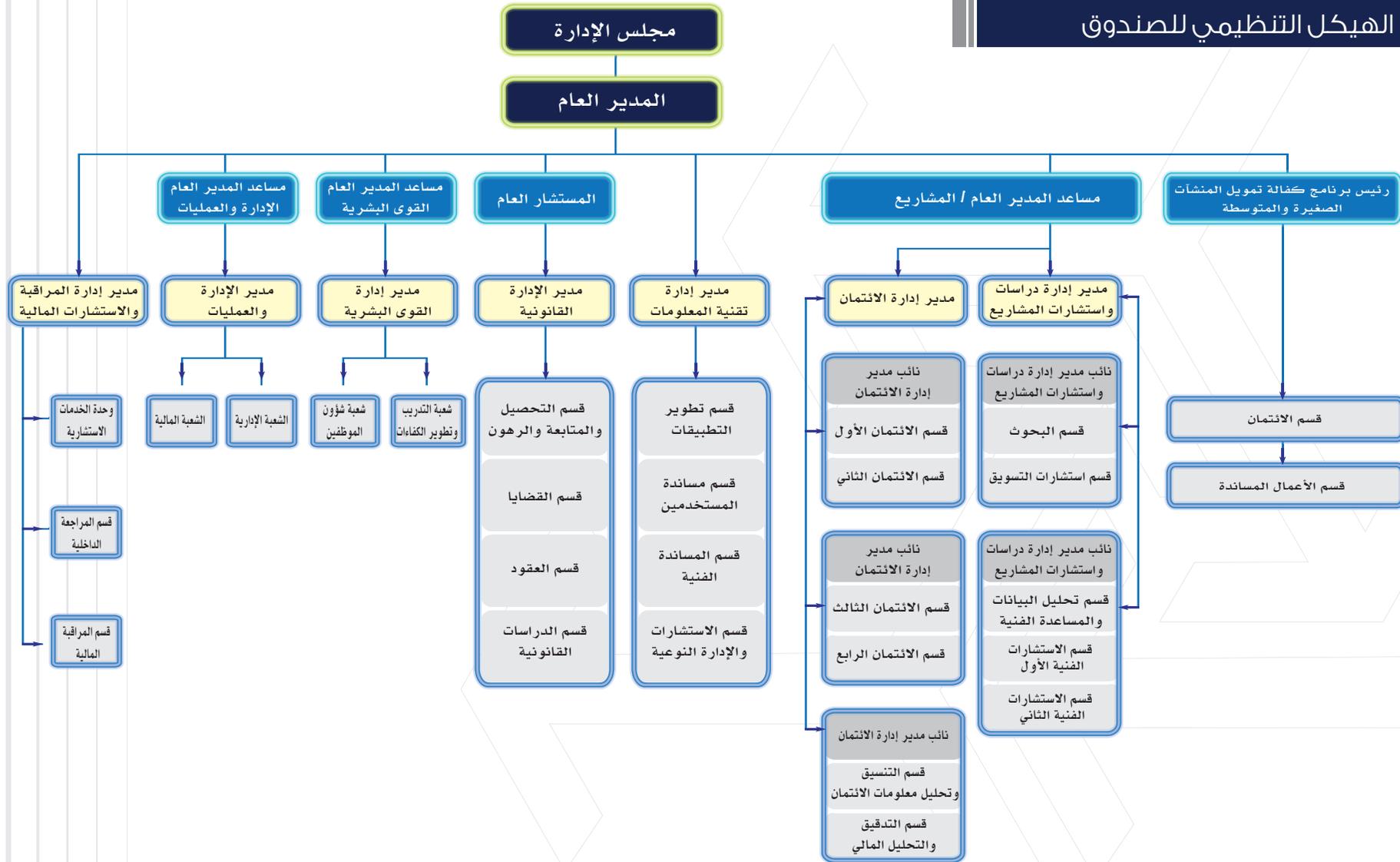
ملاحظات :

1. تتوقف فترة التقييم على مدى تجاوب مقدم الطلب وسرعة تقديمه للمعلومات المطلوبة.
2. تخضع مشاريع التوسعة لنفس المراحل السابقة مع اختصار بعضها.

مخطط توضيحي لعملية دراسة وتقييم ومتابعة المشاريع



الهيكل التنظيمي للصندوق



تعتبر الإدارة القانونية إحدى الإدارات المهمة بالصندوق وذلك لارتباطها الوثيق بجميع إداراته ، وهي الجهة ذات الاختصاص في تقديم كافة الخدمات والاستشارات وإعداد الدراسات القانونية إلى جميع الإدارات واللجان المختلفة بالصندوق . فضلاً عن أنها الجهة ذات الاختصاص بصياغة عقود القروض والعقود الإدارية ومراجعتها واتخاذ كافة الإجراءات القانونية بشأنها ، كما تقوم الإدارة القانونية بصياغة اللوائح والأنظمة ومراجعتها وتقوم أيضاً بتمثيل الصندوق أمام المحاكم والهيئات والجهات الإدارية ذات الاختصاص القضائي.

كما تتولى الإدارة القانونية متابعة ومراجعة التشريعات والقوانين والسياسات التي تصدر من الجهات العليا في الدولة ، وتتلقى الإدارة القانونية العديد من الطلبات من وزارة المالية لإبداء الرأي القانوني أو إعطاء المشورة في العديد من مشاريع الأنظمة والقوانين سواء الداخلية أو الإقليمية الخاصة بدول الخليج أو الاتفاقيات الدولية .

و داخل الصندوق تقوم الإدارة القانونية بالاستشارات القانونية اللازمة وذلك لضمان توافق تصرفات الإدارة وإجراءاتها مع اللوائح الداخلية والأنظمة المعمول بها في الدولة.

ولقد حرصت الإدارة القانونية على استقطاب الكفاءات الوطنية والأجنبية في هذا المجال من أصحاب الخبرة والدراسة والمؤهلين تأهيلاً علمياً يمكنهم من القيام

بواجبهم على أكمل وجه . كما دأبت الإدارة القانونية على تدريب وتأهيل الكوادر الوطنية بإلحاقهم بدورات علمية وتطبيقية مكثفة داخلياً وخارجياً مما يعكس حرص الإدارة وإيمانها بأهمية العنصر الوطني ودوره الفاعل في عملية التنمية .

ونظراً لإيمان الإدارة القانونية بأهمية التخصص القانوني فقد تم تقسيم الإدارة القانونية إلى أربعة أقسام هي :

(١) قسم العقود (٢) قسم القضايا (٣) قسم الرهون والمتابعة والتحصيل (٤) قسم الدراسات القانونية .

أولاً : قسم العقود :

ويختص قسم العقود بإعداد عقود القروض وصياغة الاتفاقيات الملحق بها ، والمعدلة لها ، وكذلك الاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة . وما يتطلبه ذلك من تقديم وثائق قانونية منها ما يتم إعدادها بواسطة الإدارة القانونية كالعقود والاتفاقيات ووثائق الضمانات المختلفة ومنها ما يتم الحصول عليها من المقترض كالسجل التجاري والترخيص الصناعي وعقد التأسيس للشركات وعقد إيجار أرض المشروع أو صك الملكية . ومنها ما يتم الحصول عليه عن طريق جهات أخرى مثل خطابات الضمان البنكية ومنها ما يتم الحصول عليه من الجهات الرسمية مثل وثائق الرهن الصادرة من كتابات العدل . وهناك قواعد خاصة بكل من هذه الوثائق يحرص القسم على مراعاتها لأداء العمل المطلوب على الوجه الأكمل ، إذ يقوم بدراسة هذه الوثائق والضمانات المقدمّة للنظر في مدى كفايتها قانونياً لضمان سداد القروض المقدمة . كما يقوم القسم بدراسة التمويل المقدم من الجهات التمويلية الأخرى لضمان عدم تعارضها مع حقوق الصندوق .

ثانياً : قسم القضايا :

بشأنها ، بالإضافة إلى صياغة ومراجعة العقود الغير نمطية التي تحال إليه من مختلف إدارات الصندوق.

كما يختص القسم بإعداد الدراسات والبحوث المتخصصة التي تتطلبها حاجة العمل بما يتماشى مع الأنظمة السارية وما يلبي حاجة الإدارة العامة أو مجلس الإدارة . كما يضطلع القسم بتقديم الرأي والمشورة في القضايا التي يتعرض لها الصندوق ورفع التوصيات اللازمة بشأنها. وأخيراً يضطلع القسم بإعداد وصياغة كافة المستندات القانونية اللازمة والخاصة بالبرامج والمشاريع التي تعهد الدولة إدارتها إلى الصندوق كبرنامج تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة) .

وإلى جانب الأقسام المشار إليها بعاليه تتطلع الإدارة إلى استحداث وحدة تختص بدراسة ومراجعة وثائق التأمين المقدمة للصندوق والنظر في مدى استيفائها للمتطلبات القانونية وتوافقها مع الأنظمة ذات الشأن بما يكفل وفاءها بحقوق الصندوق كمستفيد في هذه الوثائق .

يختص قسم القضايا بمتابعة حالات تعثر سداد القروض المقدمة والتفاوض مع المقترضين المتعثرين لإيجاد الحلول المناسبة لتسوية مبالغ القروض المتعثرة بالتعاون مع إدارة الائتمان . كما يقوم القسم في حالة عدم جدوى الوسائل الودية لسداد القرض باتخاذ الإجراءات النظامية في مواجهة المقترضين بما يكفل استرداد مستحقات الخزينة العامة. بالإضافة إلى تمثيل الصندوق أمام المحاكم واللجان القضائية وفي اللجان التنفيذية ، وإعداد صحائف الدعوى ومذكرات الدفاع وحضور الجلسات القضائية.

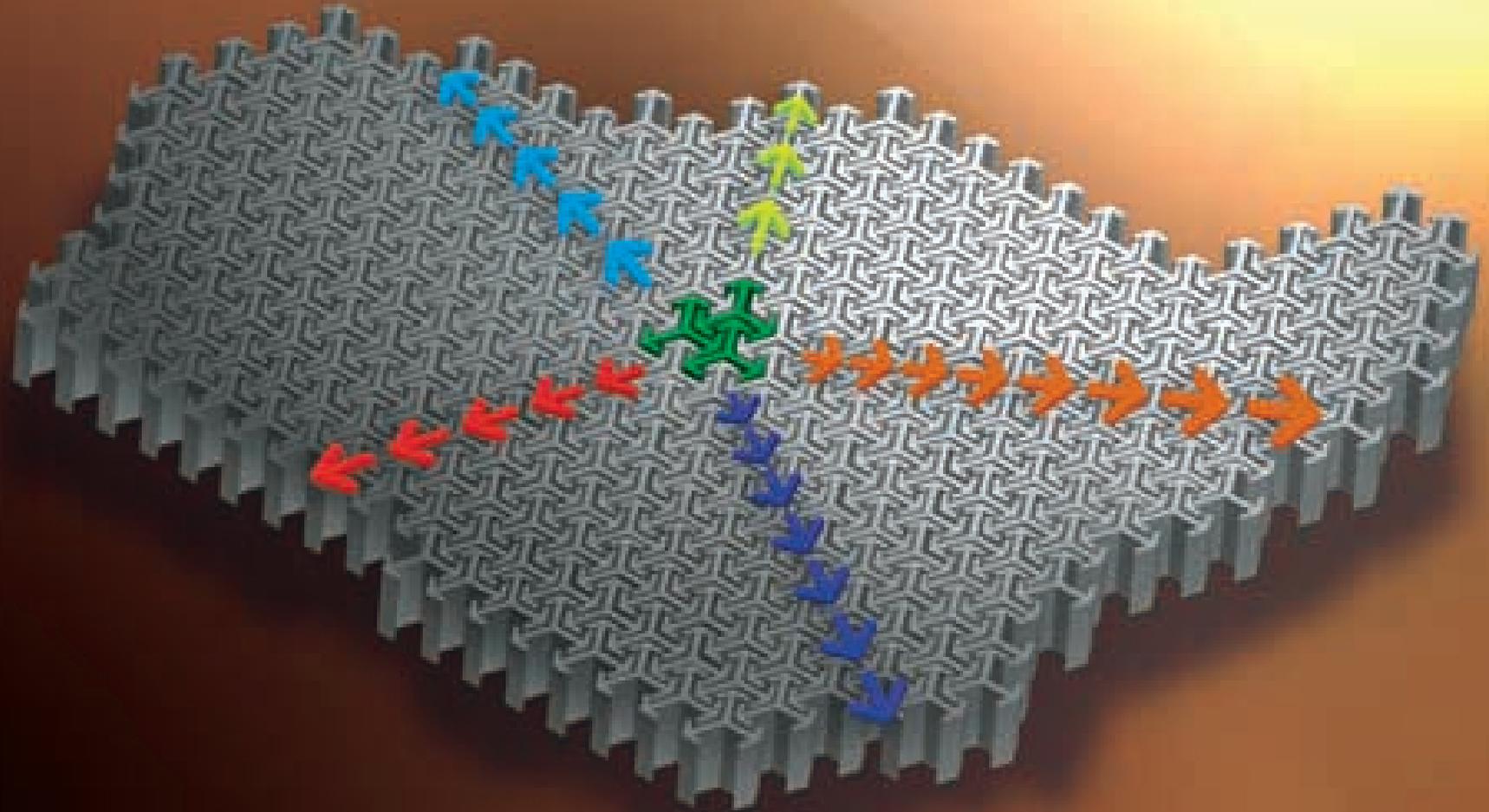
ثالثاً : قسم الرهون والمتابعة والتحصيل :

ويختص بمراجعة مستندات الرهون ومتابعة تسجيلها وتوثيقها لدى كتابات العدل المختصة ، والتحقق من الضمانات وتدقيقها ، ومتابعة التعديلات التي تطرأ على وثائق الرهون، ومراجعة المستندات التي يستوجبها منح القروض . هذا بالإضافة إلى متابعة القروض المتعثرة وإعداد المطالبات اللازمة ، ومتابعة تحصيل المستحقات المالية لدى الجهات الحكومية وغيرها ، وتوريدها لصالح الصندوق .

رابعاً : قسم الدراسات القانونية :

ويختص بإعداد البحوث والدراسات القانونية المطلوبة من الإدارة أو الإدارات الأخرى بالصندوق ، والمشاركة في صياغة الأنظمة والتشريعات التي تصدر من وقت لآخر ، والوقوف على مدى تأثيرها على المصلحة العامة واقتراح ما يلزم

دراسة اقتصادية : التوزيع الجغرافي للاستثمار الصناعي في المملكة



التوزيع الجغرافي للاستثمار الصناعي في المملكة

شهد القطاع الصناعي في المملكة تقدماً وتطوراً ملحوظاً وأصبح قطاعاً إنتاجياً هاماً، حيث ساهم في رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل وتحسين ميزان المدفوعات، وذلك بفضل التوجيه والتشجيع الحكومي الذي تمثل بتقديم حوافز عديدة للاستثمار في القطاع الصناعي مثل إنشاء صناديق الإقراض الحكومي والمدن الصناعية وإعطاء الأفضلية للمنتجات المحلية في مشتريات الدولة بالإضافة إلى اشتراك الدولة مع القطاع الخاص في تنفيذ العديد من المشروعات الصناعية. إلا أن الملفت للنظر في تطور الصناعة في المملكة تمركزها في أربع مناطق إدارية فقط وهي المنطقة الشرقية ومناطق مكة المكرمة والرياض والمدينة المنورة.

ظاهرة التركز الجغرافي في الصناعة:

إن ظاهرة تركيز النشاط الصناعي تتجاذبها العديد من النظريات الاقتصادية والتنموية وتحكمها العديد من الاعتبارات، وهي ظاهرة ليست بالجديدة في دول العالم. فقد تقتضي الكفاءة الاقتصادية تركيز النشاط الصناعي في مناطق معينة سواء لاعتبارات اقتصادية كوفرة مدخلات وعناصر الإنتاج أو ما يسمى بالموارد الطبيعية والوفورات الاقتصادية، أو اعتبارات إدارية كالتقرب من المؤسسات، أو اعتبارات تجارية وتسويقية كالتقرب من الموائى وأسواق الاستهلاك... الخ أو ما يسمى بالموقع الجغرافي المتميز. وعلى الرغم من أن هذه الأسس الاقتصادية يجب مراعاتها عند تحليلنا لهذه الظاهرة بين مناطق المملكة، إلا أن التحدي الحقيقي يكمن في ما إذا كان تركيز النشاط الصناعي في مناطق بعينها وليد

اعتبارات أخرى نحتاج حصرها ودراستها حتى نتمكن من تشجيع الصناعة في كافة المناطق بما يتناسب مع ما تنعم به من إمكانيات وميزات نسبية. ففي حالة كهذه لابد من البحث عن الحلول التي تقود إلى إعادة توزيع وتوطين النشاط الصناعي.

التوزيع الجغرافي للاستثمار الصناعي في المملكة:

يتضح من الجدول (٢) أن المنطقة الشرقية تستأثر بالجزء الأكبر من حجم الاستثمارات الصناعية للمصانع القائمة بقيمة ١٩٢,٨٣٣ مليون ريال ونسبة ٤٨٪ من إجمالي حجم الاستثمار الصناعي في المملكة والبالغ ٤٠٣,٨٠٥ مليون ريال وذلك بنهاية النصف الأول من عام ١٤٣١هـ، ويعزى سبب تركيز الاستثمار الصناعي في المنطقة الشرقية لوجود استثمارات كبيرة موظفة في المشاريع البتروكيماوية والصناعات الأساسية خصوصاً في مدينة الجبيل الصناعية، يلي ذلك منطقة الرياض بحجم استثمارات قدرها ٦٦,٦١٦ مليون ريال ونسبة ١٦,٥٪ من إجمالي حجم الاستثمارات، ثم منطقة المدينة المنورة بقيمة ٦٤,٠٥٢ مليون ريال ونسبة ١٥,٩٪ وذلك لوجود مشروعات صناعية كبيرة في مدينة ينبع الصناعية، وبعدها منطقة مكة المكرمة بقيمة ٦١,٦٧١ مليون ريال ونسبة ١٥,٣٪. وتمثل الاستثمارات الصناعية في المناطق الأربع مجتمعة ما نسبته ٩٥٪ من إجمالي حجم الاستثمار الصناعي في المملكة، ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى توفر المقومات الأساسية للصناعة إضافة إلى زيادة حجم السكان ووجود المدن الصناعية المطورة فيها.

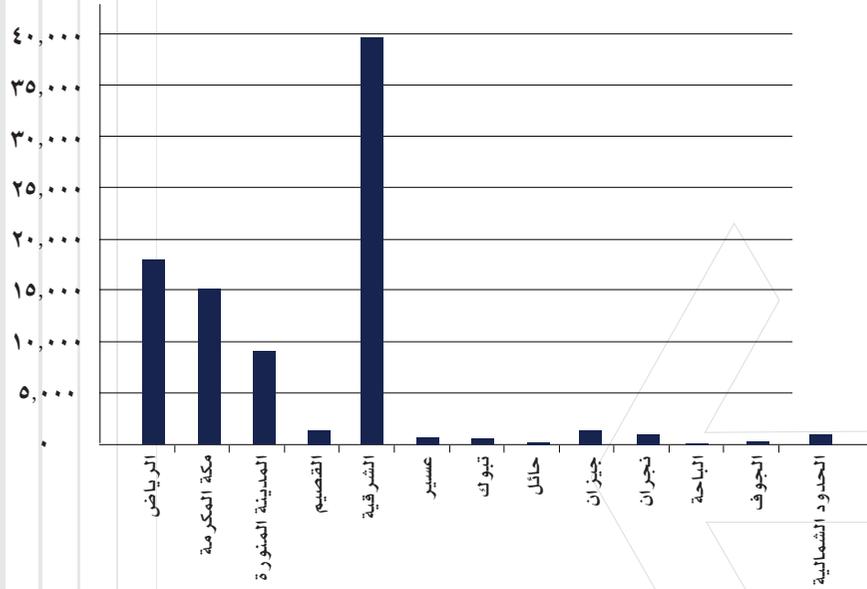
التوزيع الجغرافي لحجم الاستثمار الصناعي والمصانع العاملة والعمالة
في المملكة حسب المناطق حتى نهاية النصف الأول من عام ١٤٣١هـ

المنطقة	إجمالي التمويل (مليون ريال)	عدد المصانع	عدد العمالة
الشرقية	١٩٢,٨٣٣	٩٩٩	١٢٨,٦٥٥
الرياض	٦٦,٦١٦	١,٧٤٨	١٩٩,٦٠٧
المدينة المنورة	٦٤,٠٥٢	١٦٨	٢١,٢٣٦
مكة المكرمة	٦١,٦٧١	١,١٧٧	١٤٥,١٦٤
القصيم	٦,٤٤٨	٢٢٥	١٥,٨٧٩
عسير	٣,٨٣١	١٢٣	٧,٣٥٩
الحدود الشمالية	٢,٣٤٥	١٥	١,٤٠٨
جازان	١,٧٤٧	٤٣	٢,٢٤٧
تبوك	١,٧٣٤	٣٨	٣,٤٤٨
نجران	١,٦٨٧	٢١	١,٦٢٧
حائل	٥١٧	٣٤	١,٤٠٩
الجوف	٢٣٦	٢٤	٩٤٧
الباحة	٨٨	١٦	٤٥٩
الإجمالي	٤٠٣,٨٠٥	٤,٦٣١	٥٢٩,٤٤٥

المصدر: بيانات وزارة التجارة والصناعة

قيمة القروض المعتمدة من الصندوق حتى نهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ. بينما تمثل إجمالي قيمة القروض المعتمدة لمناطق المملكة الأخرى مجتمعة حوالي ٨٪ فقط. ومن أسباب تركيز قروض الصندوق في هذه المناطق الأربع بالإضافة إلى الجدوى الاقتصادية لمشاريع تلك المناطق: توفر البنية التحتية والخدمات الضرورية، وطبيعة النشاط الاقتصادي، والكثافة السكانية.

شكل (١٠) التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق حتى نهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ
(بملايين الريالات)



المصدر: المعلومات الداخلية للصندوق

كما بلغ إجمالي عدد المصانع المنتجة في المملكة بنهاية النصف الأول من عام ١٤٣١هـ ٤,٦٣١ مصنعاً، تستأثر منها منطقة الرياض بالجزء الأكبر بعدد ١,٧٤٨ مصنعاً منتجاً وبنسبة ٣٨٪ من إجمالي عدد المصانع المنتجة في المملكة، تليها منطقة مكة المكرمة بعدد ١,١٧٧ مصنعاً وبنسبة ٢٥٪، ثم المنطقة الشرقية بعدد ٩٩٩ مصنعاً وبنسبة ٢٢٪. كما تصدر منطقة الرياض جميع مناطق المملكة الأخرى من حيث عدد العمالة الصناعية بعدد ١٩٩,٦٠٧ عامل وبنسبة ٣٨٪ من إجمالي عدد العمالة الصناعية في المملكة والبالغ ٥٢٩,٤٤٥ عامل. يلي ذلك منطقة مكة المكرمة بعدد ١٤٥,١٦٤ عامل وبنسبة ٢٧٪ ثم المنطقة الشرقية بعدد ١٢٨,٦٥٥ عامل وبنسبة ٢٤٪ فالمدينة المنورة بعدد ٢١,٢٣٦ عامل وبنسبة ٤٪. وتمثل المناطق الأربع (الرياض، مكة المكرمة، المنطقة الشرقية والمدينة المنورة) مجتمعة حوالي ٩٣٪ من إجمالي العمالة الصناعية في المملكة في حين تمثل بقية المناطق الإدارية التسع مجتمعة ٧٪ من إجمالي العمالة الصناعية.

التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق حسب مناطق المملكة:

يوضح الشكل (١٠) التوزيع الجغرافي لقروض الصندوق التراكمية حتى نهاية العام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، حيث نجد أن المنطقة الشرقية تأتي في المرتبة الأولى من حيث قيمة القروض التي اعتمدها الصندوق منذ تأسيسه وحتى نهاية العام، إذ بلغت قيمة القروض المعتمدة من الصندوق لمصانع المنطقة الشرقية ٣٩,٥١٥ مليون ريال أي ما يمثل حوالي ٤٥٪ من إجمالي قيمة القروض. ثم تأتي منطقة الرياض في المرتبة الثانية من حيث قيمة القروض المعتمدة، إذ بلغت قيمتها ١٧,٩١٩ مليون ريال أي ما يمثل ٢٠٪ من إجمالي قيمة اعتمادات الصندوق، ثم منطقة مكة المكرمة بقيمة ١٤,٩٩٨ مليون ريال أي ما يمثل ١٧٪ من إجمالي قيمة القروض المعتمدة من الصندوق، ثم منطقة المدينة المنورة بقيمة ٨,٩٢٧ مليون ريال. وتمثل المناطق الأربع (المنطقة الشرقية ومناطق الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة) حوالي ٩٢٪ من إجمالي

الأسباب الرئيسية لظاهرة التركز الصناعي الجغرافي في المملكة:

بالإضافة إلى ما ذكر في فقرة ظاهرة التركز الجغرافي في الصناعة ، فإن من أسباب التركز الجغرافي للنشاط الصناعي في المملكة ما يلي :

- من حيث المبدأ لا يخرج الوضع الراهن لتركز النشاط الصناعي في المناطق الأربع المذكورة عن المعيار الاقتصادي (الكفاءة الاقتصادية) وهو القرب من عناصر ومدخلات الإنتاج أو موائئ التصدير . وكان لهذا الوضع ما يبرره في الماضي حيث كانت المملكة في أولى مراحل التنمية الصناعية .
- نظراً لأن نسبة لا بأس بها من إنتاج القطاع الصناعي السعودي (بصفة عامة) هو لخدمة السوق السعودي فكان منطقياً أن تتركز الصناعات في المدن ذات الكثافة السكانية العالية ، حيث نجد أنّ نحو (٧٢٪) من إجمالي سكان المملكة يتركز في أربع مناطق إدارية فقط وهي مكة المكرمة والرياض والمنطقة الشرقية والمدينة المنورة من إجمالي ١٣ منطقة إدارية في المملكة.
- سيادة ظاهرة الشركات العائلية، فأغلب الشركات العاملة بالمملكة هي عبارة عن شركات عائلية وهو الأمر الذي حال دون إعادة توظيف الاستثمار الصناعي خارج المدن الرئيسية.
- نظراً لأن الكثير من الصناعات يكمل بعضها بعضاً ، فإن قربها من بعض يعتبر استثماراً أمثل لكافة عناصر الإنتاج من وجهة نظر المستثمر خاصة في ظل التمييز المبكر للمناطق الأربع بتوافر المدن الصناعية المتطورة حيث تستحوذ المدن الصناعية الواقعة في المناطق الأربع على حوالي ٦٦٪ من إجمالي عدد المصانع في المملكة وهو ما حال دون انتشار الاستثمار الصناعي بشكل ملحوظ خارج تلك المناطق .

النتائج والتوصيات:

مما سبق يمكن القول بأن التركز الصناعي في بعض مناطق المملكة كان نتيجة لتوفر الميزات النسبية الواضحة في تلك المناطق ومنها : توفر الغاز في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين ، والأسواق الكبيرة في كل من الرياض وجدة والدمام، بالإضافة إلى المدن الصناعية المطوّرة في تلك المناطق ، حيث قدمت تلك المدن ميزات كبيرة نتيجة التقارب والتكامل بين المصانع وتحسين اقتصاديات تقديم الخدمات من كهرباء وماء وهاتف ووقود . كما ينبغي الإشارة إلى أن هناك أنشطة بعينها لا تقبل إعادة التركز حيث أن تركزها جاء نتيجة حتمية للمزايا التي يتمتع بها الموقع المعين .

ولتشجيع توظيف الصناعة في المناطق الأخرى ، لا بد وأن تكون هناك رؤية واستراتيجية جديدة للاستثمار الصناعي بالمملكة . وعليه يُقترح الآتي:

١. ضرورة إجراء دراسة علمية موسعة لاستكشاف المزايا النسبية لمختلف مدن ومناطق المملكة وذلك تمهيداً لإعادة تركيز الصناعات بعد التعرف على إمكانات واحتياجات كل منها وذلك وفقاً للمعايير الاقتصادية المتعارف عليها ومن ثم يتم الترويج لهذه المزايا سواء محلياً أو إقليمياً أو دولياً. وفي هذا الخصوص يوصى بضرورة تشجيع الإدارات واللجان الاقتصادية التابعة لمجالس المناطق على التوسع في بحث الفرص والإمكانات الاستثمارية المتاحة لديهم وإعداد الدراسات الأولية الخاصة بها ، مع التركيز على الأنشطة الصناعية التي تعتمد على الموارد المحلية مثل المنتجات الزراعية والتعدينية والحيوانية ، وتقديم الحوافز المشجعة للمستثمرين في تلك المناطق .
٢. يتطلب إعادة تركيز الاستثمار الصناعي بين المدن النائية والجديدة توفير حزمة من الحوافز بتلك المدن. الأمر الهام هنا هو أن تصبح المزايا الممنوحة أكثر من التكاليف والأعباء التي يمكن أن يتكبدها المستثمر نتيجة إعادة التوظيف خارج المدن التقليدية. ومن بين المزايا التي يمكن تقديمها ضرورة توفير بنية أساسية محفزة بإنشاء مؤسسات تعليمية وتدريبية متطورة ومتخصصة لتدريب القوى العاملة حسب متطلبات الصناعة ، والإعفاء من

التزامات معينة لفترة معينة بشكل لا يتعارض مع التزامات المملكة أمام منظمة التجارة العالمية، وتعديل الإعفاءات الضريبية على المستثمر الأجنبي بحيث تطول فترة الإعفاء كلما ابتعدنا عن المدن الرئيسية الثلاث... الخ. وضرورة الإسراع بإنشاء المزيد من خطوط السكك الحديدية لربط كافة مدن المملكة ببعضها البعض. وحيث أن من بين أسباب تركيز النشاط الصناعي في المملكة سيادة ظاهرة الشركات العائلية وما تقود إليه من تركيز يعوق الانتشار، فمن الضروري بحث السبل الكفيلة بتحويلها إلى شركات مساهمة لحفزها على الانتقال وإعادة التركيز.

٣. من الضروري الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة لتسهيل عملية تواصل المستثمرين الصناعيين في كل محافظات المملكة مع المؤسسات الحكومية المعنية بالاستثمار الصناعي للاستفادة الكاملة من خدمات هذه المؤسسات.

٤. فيما يتعلق بدور صندوق التنمية الصناعية السعودي، فإن الصندوق لا يتدخل بشكل مباشر في تحديد موقع المصنع المقترض الذي يحدد عادة من قبل أصحاب المشروع إلا إذا كان ذلك يتعارض مع الجدوى الاقتصادية للمشروع. ويمكن تعزيز دور الصندوق في المساعدة في القضاء على هذه الظاهرة من خلال حملة توعية بنشاط الصندوق والمزايا التي يوفرها، مع ضرورة إبراز الدور التنموي للصندوق (وخاصة التنموي على المستوى الإقليمي) وذلك من خلال زيادة نسبة مساهمة الصندوق في تكاليف المشاريع الصناعية المقامة في المناطق الأقل نمواً.

٥. ومن المقترحات الهامة أيضاً استمرار القطاع العام في القيام بدوره في المناطق النائية لتكملة برامج التنمية فيها من إنشاء مدن صناعية وبنية تحتية وخلق مجالات عمل لسكان تلك المناطق لزيادة القوة الشرائية مما يؤدي إلى زيادة رؤوس الأموال في هذه المناطق للاستثمار في القطاع الصناعي.

وهنا لا بد من الإشارة إلى بعض الخطوات الإيجابية على مختلف الأصعدة التي قامت بها الحكومة لتشجيع الاستثمار الصناعي في المدن النائية، نذكر منها الشروع في إنشاء أربعة مدن اقتصادية موزعة على مناطق المملكة المختلفة وهي مدينة الملك عبد الله الاقتصادية والتي تقع بالقرب من رابغ على الساحل الغربي

للمملكة باستثمارات تبلغ (١٠٠ مليار ريال)، ومدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد في حائل، ومدينة المعرفة بالمدينة المنورة، ومدينة جازان الاقتصادية، وكل مدينة من هذه المدن بها منطقة صناعية ومناطق مساندة للصناعة. وأيضاً لا بد من الإشارة إلى خطة الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية بإنشاء اثنتي عشرة (١٢) مدينة صناعية جديدة، تم حجز مواقعها في المدن المختلفة، ويجري التحضير لتطويرها بالتعاون مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي. كما يتم دراسة إمكانية زيادة نسبة قروض الصندوق من ٥٠٪ إلى ٧٥٪ من تكلفة المشروع وخاصة للمستثمرين في المناطق الأقل نمواً وذلك لحل مشكلة محدودية رؤوس الأموال فيها. وعموماً لا بد من إنشاء البنية التحتية اللازمة لإقامة المصانع في تلك المدن وتوفير حزمة من الحوافز التشجيعية يكون قرض الصندوق أحدها لجذب المستثمرين وتشجيعهم على الاستثمار في تلك المدن. وقد أبرزت خطة التنمية التاسعة أهمية كبرى لتنمية المناطق وذلك باتخاذ العديد من السياسات منها تفعيل دور صناديق الإقراض المتخصصة والمؤسسات التمويلية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق والمحافظات الأقل جذباً للاستثمار وتعزيز المعونات الفنية المقدمة لهذه المشاريع لتذليل المعوقات التنظيمية والتسويقية في المناطق المختلفة.

ونتوقع أن تسهم هذه المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في تغيير كبير في خارطة التصنيع في المملكة وذلك بتهيئة الظروف المناسبة والتي تحد من الهجرة من تلك المناطق لخلق أسواق كبيرة، وتوفير الكفاءات الإدارية والأيدي العاملة المؤهلة لإدارة وتشغيل المشاريع الصناعية، وإنشاء المدن الصناعية الكفيلة بجذب الاستثمار المحلي والأجنبي وحل مشكلة محدودية رؤوس الأموال في تلك المدن.

دراسة صناعية : صناعة زجاج المباني في المملكة

وصف واستخدامات زجاج المباني :

الزجاج هو مادة صلبة شفافة يتم تصنيعها بصورة أساسية من الرمل الأبيض المعروف برمل السيليكا مضافاً إليه مادتي رماد الصودا والحجر الجيري. يتم تصنيع الزجاج بعدة طرق أهمها طريقة الطفو حيث يتم تسخين المواد الخام لدرجة الصهر ثم تركها تنساب على سطح مسطوح من القصدير المصهور حيث تطفو عليه مكونة ألواحاً شفافة عالية النقاوة من الزجاج . يسمى هذا النوع من الزجاج بزجاج الطفو (Float Glass) وذلك نسبة لعملية الطفو التي يصنع بها . يستخدم زجاج الطفو بصورة أساسية في المباني وهو يعتبر من أهم أنواع الزجاج وأكثرها استخداماً إذ يمثل حوالي ٩٠٪ من إجمالي الزجاج المسطح المستخدم في العالم .

يصنع الزجاج بسماكات تتراوح بين ٢ - ١٩ ملم أهمها سماكة ٦ ملم التي تشكل حوالي ٧٠٪ من إجمالي الاستهلاك بالمملكة العربية السعودية وهي تستخدم بصورة أساسية في النوافذ تليها سماكة ١٢ ملم التي تستخدم في واجهات المباني التجارية والمباني الزجاجية . وإضافة قيمة جمالية للزجاج يتم تلوينه بعدة ألوان بطريقة التلوين الداخلي أو الطلاء الخارجي كما تصنع منه ألواح عاكسة تحجب الرؤيا من الخارج وذلك للحفاظ على خصوصية المبنى .

يستخدم الزجاج في المباني علي هيئة أشكال متعددة أهمها :

- زجاج عادي من طبقة واحدة.
- زجاج مقسى بالحرارة مضاد للكسر (Security Glass).
- زجاج مزدوج عازل للحرارة (Double Glaze).
- زجاج أمان مكون من عدة طبقات مضاد للكسر.

ويختلف استخدام هذه الأنواع باختلاف المباني ، فالزجاج العادي يستخدم في المباني التجارية العادية والمسكن الشعبية بينما يستخدم الزجاج المقسى والمزدوج في المباني السكنية والتجارية الفاخرة . أما زجاج الأمان فيستخدم بصورة أساسية في البنوك التجارية .

اقتصاديات صناعة زجاج المباني :

تعتبر صناعة زجاج الطفو المستخدم بصفة أساسية في المباني من الصناعات التي تحتاج إلى رأس مال كبير إذ تتراوح تكلفة خط الإنتاج بين ٧٠ و ٢٠٠ مليون يورو (حوالي ٤٠٠ - ١,٠٠٠ مليون ريال) وذلك حسب مواصفات الخط ومصدره . وعلى الرغم من توفر خطوط إنتاج رخيصة نسبياً من الصين إلا أن كفاءتها وجودة إنتاجها تقل كثيراً عن خطوط الإنتاج الأوروبية والأمريكية .

بمجرد أن يتم تسخين الفرن ويبدأ في الإنتاج التجاري ، فيجب أن يستمر في العمل دون توقف لمدة لا تقل عن عشر سنوات دون اعتبار لظروف السوق من عرض وطلب . إن هذا الإنتاج المتواصل يتطلب مقدرة عالية لدى الشركة لتحقيق مبيعات أعلى من نقطة التعادل . واعتماداً على التجارب العالمية لا يحقق مصنع زجاج الطفو أرباحاً مجزية إلا إذا استغل ما يزيد عن ٧٠٪ من طاقته الإنتاجية . وتعتبر الطاقة والمواد الخام أهم عناصر تكلفة إنتاج زجاج الطفو إذ تمثل ما يزيد عن ٦٠٪ من إجمالي تكلفة الإنتاج لذلك يجب أن تتوفر للمصنع مصادر قريبة ورخيصة للطاقة والمواد الخام.

يعتبر الزجاج المسطح من المنتجات ثقيلة الوزن ورخيصة السعر إضافة إلى ذلك فإن الزجاج مادة حساسة وعرضه للكسر مما يتطلب حذراً شديداً في نقلها وترحيلها . لهذه الأسباب يتطلب الوضع المثالي لاقتصاديات إنتاج الزجاج المسطح أن لا تزيد مسافة نقله بالبر عن ٦٠٠ كلم وأن يكون قريباً من موانئ التصدير.

الإنتاج المحلي من زجاج المباني :

القائمة في مجال التصدير. فعلى الرغم من الميزات التفضيلية التي تتوفر في المملكة والتي أهمها توفر الطاقة ورخص سعرها إلا أن المنافسة في السوق العالمي شديدة جدا نسبة لوجود شركات كبرى تملك مصانع في دول مختلفة وشبكات توزيع تغطي معظم قارات العالم.

واردات وصادرات المملكة من زجاج المباني :

الواردات :

على الرغم من وجود مصنعين كبيرين لإنتاج زجاج المباني إلا أن المملكة ما زالت تستورد كميات كبيرة منه ، الجدول التالي يبين واردات المملكة من زجاج المباني خلال الأربع سنوات الماضية:

جدول (٤) واردات المملكة من زجاج المباني المسطح (بالطن)
خلال الفترة (٢٠٠٦م - ٢٠٠٩م)

البيان	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م
زجاج عاكس	٢٠,٥٤٥	١٩,٢٧٩	٢١,٨٩٦	١٦,٥٠٠
زجاج ملون	٣٧,٧٩٨	٤٢,٩٧٣	٣٤,٩٠٥	٣٦,٢٦٩
زجاج آخر (شفاف)	٢١,٦٥٨	٢١,٣٢٧	٣٨٢	٢٩٨
زجاج مسلك	٢١٨	٢٦٤	٥٢٠	١,٦١٣
المجموع	٨٠,٢١٩	٨٣,٨٤٣	٥٧,٧٠٣	٥٤,٦٨٠
معدل التغير		٥ %	٣١ % -	٥ % -

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية.

كما نلاحظ من جدول (٤) أن واردات المملكة من زجاج المباني قد شهدت انخفاضا ملحوظا خلال العامين الماضيين خاصة من الزجاج الشفاف الذي انخفضت وارداته بصورة كبيرة ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى زيادة الإنتاج المحلي منه. كما هو واضح في الجدول السابق أن الغالبية العظمى من واردات المملكة من زجاج المباني تنحصر في الزجاج الملون والعاكس اللذان يمثلان

بالنظر إلى ظروف الإنتاج الصناعي في المملكة العربية السعودية نجد أنها مناسبة جدا لإنتاج الزجاج المسطح إذ تتوفر رمل السيليكا عالي الجودة بكميات كبيرة كما أن تكلفة الطاقة اللازمة لصهره وتحويله إلى زجاج تعتبر رخيصة مقارنة بالدول الأخرى هذا بالإضافة إلى الميزات الأخرى التي توفرها الدولة من بنيات تحتية صناعية وقروض ميسرة.

وقد بدأ إنتاج زجاج المباني بالمملكة العربية السعودية عام ١٩٩٦م ، ويوجد في المملكة حاليا مصنعان لإنتاج هذا النوع من الزجاج بالإضافة إلى مصنع ثالث يتوقع أن يبدأ إنتاجه التجاري من زجاج الطفو الشفاف في عام ٢٠١١م.

جدول (٣) الطاقات المركبة والإنتاج الفعلي والمتوقع للمصانع الوطنية

البيان	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م
عدد المصانع الكلي	١	٢	٢	٣
الطاقة المركبة (طن)	٢٠٠,٠٠٠	٣١٦,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠
الإنتاج الفعلي (طن)	١٩٠,٠٠٠	٢٨٨,١٢١	٣٣٧,٠٠٠	*٤٤٢,٠٠٠
نسبة الاستغلال (%)	٩٥ %	٩١ %	٩٠ %	٨٠ %

* تقديري .

المصدر: البيانات الداخلية لصندوق التنمية الصناعية السعودي .

كما نلاحظ من جدول (٣) أن نسبة استغلال مصانع الزجاج الثلاثة عالية نسبياً ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى طبيعة الإنتاج الذي يعتمد على الأفران عالية الحرارة والتي تتطلب تشغيلاً متواصلاً لعدة سنوات بدون اعتبار لمعطيات السوق من عرض وطلب.

بالإضافة إلى المصانع الثلاثة المذكورة سابقاً أصدرت وزارة التجارة والصناعة (١٢) ترخيصاً صناعياً لإنتاج الزجاج المسطح تبلغ إجمالي طاقتها المرخصة ٢.٨ مليون طن. إن استغلال بعض هذه التراخيص لإنشاء مصانع زجاج جديدة في المملكة يعتمد بصورة أساسية على النجاح الذي يتوقع أن تحققه المصانع الثلاثة

كما نلاحظ من جدول (هـ) أن صادرات المملكة من زجاج المباني قد انخفضت بصورة كبيرة عام ٢٠٠٨م ويرجع ذلك إلى الزيادة الكبيرة في الطلب المحلي في تلك السنة إضافة إلى الأزمة المالية التي حدثت في نفس العام والتي امتد تأثيرها لدول الخليج والدول العربية التي تصدر لها المصانع المحلية. ومن ناحية أخرى أوضحت الإحصائيات أن أكثر من ٩٠٪ من زجاج المباني الذي تصدره المصانع السعودية يذهب إلى أسواق دول الخليج والدول العربية المجاورة وذلك لقربها من السوق السعودية وتمتعها بالإعفاء من الرسوم الجمركية. هذا ومن المتوقع أن ترتفع صادرات المملكة من زجاج المباني بصورة كبيرة خلال الأعوام القادمة بعد دخول المصنع الوطني الثالث في مرحلة الإنتاج في عام ٢٠١١م.

الطلب المحلي على زجاج المباني :

الجدول التالي يبين الطلب التاريخي للمملكة على زجاج المباني :

جدول (٦) الطلب المحلي على زجاج المباني (طن)
خلال الفترة (٢٠٠٧م - ٢٠٠٩م)

البيان	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م
الإنتاج المحلي	١٩٠,٠٠٠	١٩٠,٠٠٠	٢٨٨,١٢١
الصادرات	٧٢,٠٨٦	٤٨,٤٠٩	٦٢,٣٤٠
المبيعات المحلية	١١٧,٩١٤	١٤١,٥٩١	٢٢٥,٧٨١
الواردات	٨٣,٨٤٣	٥٧,٧٠٣	٥٤,٦٨٠
إجمالي الطلب	٢٠١,٧٥٧	١٩٩,٢٩٤	٢٨٠,٤٦١
معدل التغير		١ - %	٤١ %

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية وبيانات الصندوق الداخلية.

٩٧٪ من إجمالي كمية الواردات عام ٢٠٠٩م وهي الأنواع التي لا تنتجها المصانع المحلية .

ومن ناحية أخرى كادت أن تتلاشى واردات المملكة من الزجاج الشفاف مما يدل على قوة المصانع المحلية التي تقوم بإنتاجه وسيطرتها التامة على السوق المحلية. وبالنظر إلى مصادر الاستيراد نجد أن الصين تستحوذ على أكثر من ٧٠٪ من واردات المملكة من زجاج المباني ويرجع ذلك لرخص أسعارها ووفرة إنتاجها تليها تايلاند فالولايات المتحدة الأمريكية بنسب تقل عن ١٠٪ لكل منهما.

الصادرات :

نظراً لكبر الطاقة المركبة لمصانع زجاج المباني السعودية والتي تفوق الاستهلاك المحلي بمراحل، تعتمد هذه المصانع بصورة أساسية على التصدير لأسواق الدول المجاورة. والجدول التالي يبين صادرات المملكة من زجاج المباني خلال الأربع سنوات الماضية :

جدول (هـ) صادرات المملكة من زجاج المباني المسطح (طن)
خلال الفترة (٢٠٠٦م - ٢٠٠٩م)

البيان	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م
زجاج عاكس	٢,٥٩٣	١٢,١٠٥	٤٠٤	٣,١٤٣
زجاج ملون	٧٠٣	١١٧	٤٣	٠
زجاج آخر (شفاف)	٤٣,٣٠٣	٥٩,٧٨٠	٤٧,٩٢٩	٥٩,١٩٧
زجاج مسلك	١٥,٧٠٣	٨٤	٣٣	٠
المجموع	٦٢,٣٠٢	٧٢,٠٨٦	٤٨,٤٠٩	٦٢,٣٤٠
معدل التغير		١٦ %	٣٣ - %	٢٩ %

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية.

كما نلاحظ من الشكل (١١) أن الصين تستحوذ على نصف الطلب العالمي على الزجاج المسطح وذلك بفضل الانتعاش الاقتصادي الكبير الذي تعيشه نتيجة لسياسة التحرير والانفتاح الاقتصادي التي تبنتها الدولة في العقد الأخير والتي خلقت منها أكبر مركز اقتصادي في العالم وتأتي القارة الأوروبية في المركز الثاني بنصيب ١٦٪ تليها أمريكا الشمالية بنصيب ٨٪ فجنوب شرق آسيا بنصيب ٧٪ بينما تتوزع النسبة الباقية بين بقية دول العالم.

مستقبل صناعة زجاج المباني بالمملكة :

تمتاز صناعة زجاج المباني السعودية بالميزات التفضيلية التالية :

- توفر معظم المواد الخام محلياً.
- انخفاض سعر الطاقة.
- توفر قروض ميسرة من الدولة.
- وجود طلب قوي في السوق المحلية .
- توفر أسواق مجاورة تفتقر لوجود هذه الصناعة.

وعلى الرغم من الميزات التفضيلية التي تمتاز بها مصانع زجاج المباني بالمملكة إلا أنها تعاني من بعض نقاط الضعف تتلخص في الآتي :

- عدم وجود شبكات توزيع تغطي كل أسواق التصدير المستهدفة.
- تركيز المصانع الثلاثة على إنتاج الزجاج الشفاف وعدم الدخول في الزجاج الملون والعاكس.
- بعض المصانع ليس لها شركاء عالميين أقوياء يساعدهم على ضبط الجودة والتطوير إضافة إلى التسويق العالمي للمنتج.

وفقاً للمحددات المذكورة أعلاه فإن مستقبل صناعة زجاج المباني في المملكة يعتمد بصورة أساسية على مقدرة المصانع الوطنية على استغلال مزاياها التفضيلية بالصورة المثلى لتخلق منها ميزات تنافسية تساعدها على دخول الأسواق العالمية. إن أهم الميزات التنافسية التي تحتاجها هذه المصانع هي إنشاء شبكة توزيع عالمية تغطي كل الأسواق المستهدفة خاصة أسواق الدول العربية والإسلامية التي تتمتع المنتجات السعودية فيها بميزة الإعفاء من الرسوم الجمركية.

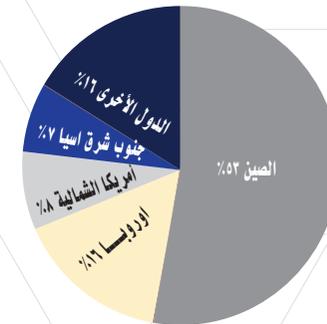
كما نلاحظ من جدول (٦) أن طلب المملكة على زجاج المباني قد شهد زيادة كبيرة خلال عام ٢٠٠٩م وذلك بسبب الطفرة العمرانية الكبرى التي تشهدها المملكة. من ناحية أخرى يلاحظ أن مستوى الواردات من الزجاج لم يقل كثيراً رغم زيادة الطاقة الإنتاجية للمصانع المحلية ويرجع ذلك إلى أن معظم الواردات هي من الزجاج الملون والعاكس الذي لا تنتجه المصانع المحلية . في ظل التحسن الكبير في أسعار البترول وزيادة المطردة في الإنفاق الحكومي والطلب المتنامي على الوحدات السكنية يتوقع أن يستمر نمو الطلب على زجاج المباني بنسبة لا تقل عن ٥٪ خلال الخمس سنوات القادمة.

الإنتاج العالمي من الزجاج المسطح :

بلغ الإنتاج العالمي من الزجاج المسطح عام ٢٠٠٩م حوالي ٥٢ مليون طن تقدر قيمتها على المستوى الصناعي بحوالي ٢٢ بليون يورو (حوالي ١٣٢ بليون ريال). هذا وقد ظل الطلب ينمو بمعدل ٤-٥٪ خلال السنوات القليلة الماضية متفوقاً على النمو في الناتج القومي العالمي. تستحوذ الصين على أكثر من ٥٠٪ من الطاقات الإنتاجية لزجاج المباني تليها مجموعة الدول الأوروبية بنسبة ٢٢٪ فأمريكا الشمالية بنسبة ٩٪ بينما تتوزع نسبة الـ ١٩٪ الباقية على دول ومناطق العالم الأخرى . ويمثل زجاج المباني حوالي ٨٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي بينما يدخل بقية الإنتاج في عدة استخدامات أهمها زجاج السيارات والأثاث المنزلي .

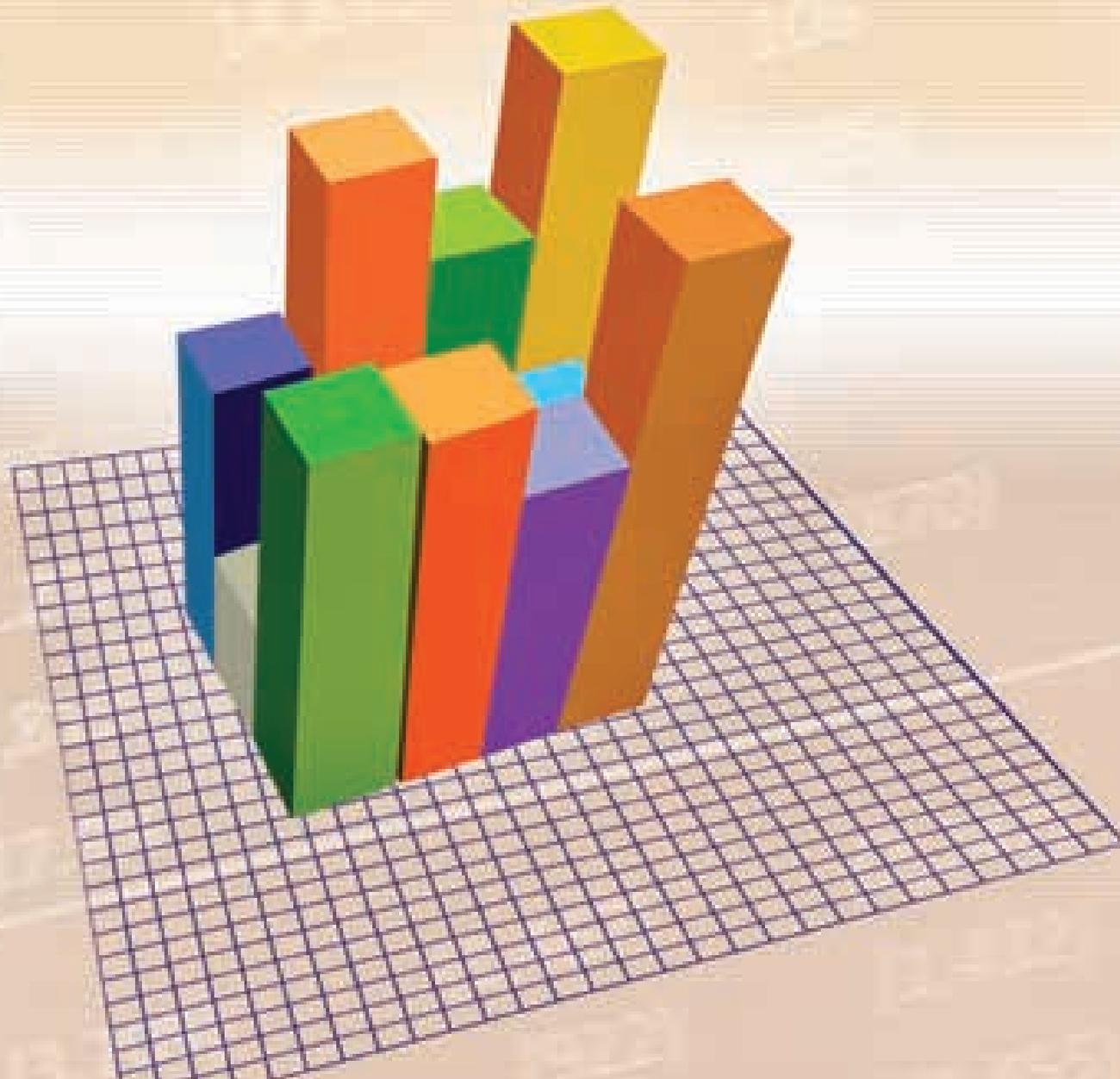
توزيع الطلب العالمي على الزجاج المسطح :

شكل (١١) توزيع الطلب العالمي على الزجاج المسطح لعام ٢٠٠٩م



المصدر : تقرير شركة نيبون ٢٠١٠م .

بيانات النشاط الإقراضي للصندوق



بيانات النشاط الإقراضي للصندوق :

بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية

بيان رقم (١)

المجموع التراكمي	١٤٣١/١٤٣٢هـ	القطاع
٦٢٤	٢٢	الصناعات الاستهلاكية :
٢٩٠	١٠	المواد الغذائية
٥٥	٦	المرطبات والمشروبات
٦٤	١	النسيج
٢٤	-	منتجات الجلود والمواد البديلة
١٤	-	المنتجات الخشبية
٥٣	٢	الأثاث الخشبي
٨٨	٣	منتجات الورق
٣٦	-	الطباعة
٥٦٢	١٥	الصناعات الكيماوية :
٢٦٧	١١	الكيماويات
٣٢	٣	منتجات النفط والغاز
١٧	-	منتجات المطاط
٢٤٦	١	منتجات البلاستيك
٣٦٦	١٤	صناعة مواد البناء :
١٣	-	المنتجات الخزفية
٥٩	٢	منتجات الزجاج
٢٩٤	١٢	مواد البناء الأخرى
٣٠	-	صناعة الأسمت :
٦٥٩	١٧	الصناعات الهندسية :
٣٩١	١٣	المنتجات المعدنية
٨٨	١	الماكينات والألات
١٢٦	٣	المعدات الكهربائية
٥٤	-	معدات النقل
٤٣	-	الصناعات الأخرى
*٢,٢٨٤	٦٨	المجموع

(*) منها (٤٥٤) مشروعاً تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها .

بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب القطاعات الفرعية (بملايين الريالات)

المجموع التراكمي	١٤٣٢/١٤٣١هـ	القطاع
١٤,٥٥١	٨٣٠	الصناعات الاستهلاكية :
٧,٣٥٦	٥٥٥	المواد الغذائية
١,٥٨١	١٦٣	المرطبات والمشروبات
٢,٠٧٣	١	النسيج
١٣٣	-	منتجات الجلود والمواد البديلة
٢٠٥	-	المنتجات الخشبية
٣٦٨	١٢	الأثاث الخشبي
٢,٦٢٠	٩٩	منتجات الورق
٢١٥	-	الطباعة
٣٥,١٤٧	٣,٧٢٦	الصناعات الكيماوية :
٢٧,٥٦٦	١,٨٣٣	الكيماويات
٣,١١٤	١,٨٠٠	منتجات النفط والغاز
٤٧٧	-	منتجات المطاط
٣,٩٩٠	٩٣	منتجات البلاستيك
٩,٣١٩	٦٧٤	صناعة مواد البناء :
١,٣٣٢	١٨٩	المنتجات الخزفية
٢,٥٦٣	٩٨	منتجات الزجاج
٥,٤٢٤	٣٨٧	مواد البناء الأخرى
٩,٦٩٥	-	صناعة الأسمت :
١٧,٨٠٢	١,٣٥٨	الصناعات الهندسية :
١٢,٩٨٨	١,٢٢٥	المنتجات المعدنية
٨٧٢	١١	الماكينات والألات
٣,٠١٠	١٢٢	المعدات الكهربائية
٩٣٢	-	معدات النقل
٨٧٧	-	الصناعات الأخرى
*٨٧,٣٩١	٦,٥٨٨	المجموع

(*) منها (١٢.١٩٧) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها .

بيان بعدد المشاريع الصناعية الجديدة الممولة من الصندوق حسب مناطق المملكة

المنطقة	١٤٣١/١٤٣٢هـ	المجموع التراكمي
الرياض	٢٢	٨٢٤
مكة المكرمة	١٠	٥٥٧
المدينة المنورة	٣	٨٨
القصيم	٢	٥٤
المنطقة الشرقية	٢٩	٦٤٧
عسير	-	٣٢
تبوك	-	٩
حائل	-	١٧
جازان	-	١٨
نجران	١	١٢
الباحة	-	٩
الجوف	١	١٤
الحدود الشمالية	-	٣
المجموع	٦٨	*٢,٢٨٤

* منها (٤٥٤) مشروعاً تم إلغاء التزامات القروض المعتمدة لها.

بيان بقيمة القروض الصناعية المعتمدة من الصندوق حسب مناطق المملكة (بملايين الريالات)

المنطقة	١٤٣١/١٤٣٢هـ	المجموع التراكمي
الرياض	٩٦٤	١٧,٩١٩
مكة المكرمة	٥٦٩	١٤,٩٩٨
المدينة المنورة	٢١١	٨,٩٢٧
القصيم	٢٨	١,٣٣٨
المنطقة الشرقية	٤,٤٦٩	٣٩,٥١٥
عسير	-	٦٠٦
تبوك	-	٤٩٦
حائل	-	١٣٢
جازان	-	١,٣٢٠
نجران	٣٣٠	٩٥٦
الباحة	-	٢٨
الجوف	١٧	٢٠٧
الحدود الشمالية	-	٩٤٩
المجموع	٦,٥٨٨	*٨٧,٣٩١

* منها (١٢,١٩٧) مليون ريال تم إلغاء الالتزام بها أو تخفيضها .



صندوق التنمية الصناعية السعودي

صندوق بريد : ٤١٤٣ الرياض ١١١٤٩

المملكة العربية السعودية

هاتف : ٠٠٩٦٦ ١ ٤٧٧٤٠٠٢

فاكس : ٠٠٩٦٦ ١ ٤٧٩٠١٦٥

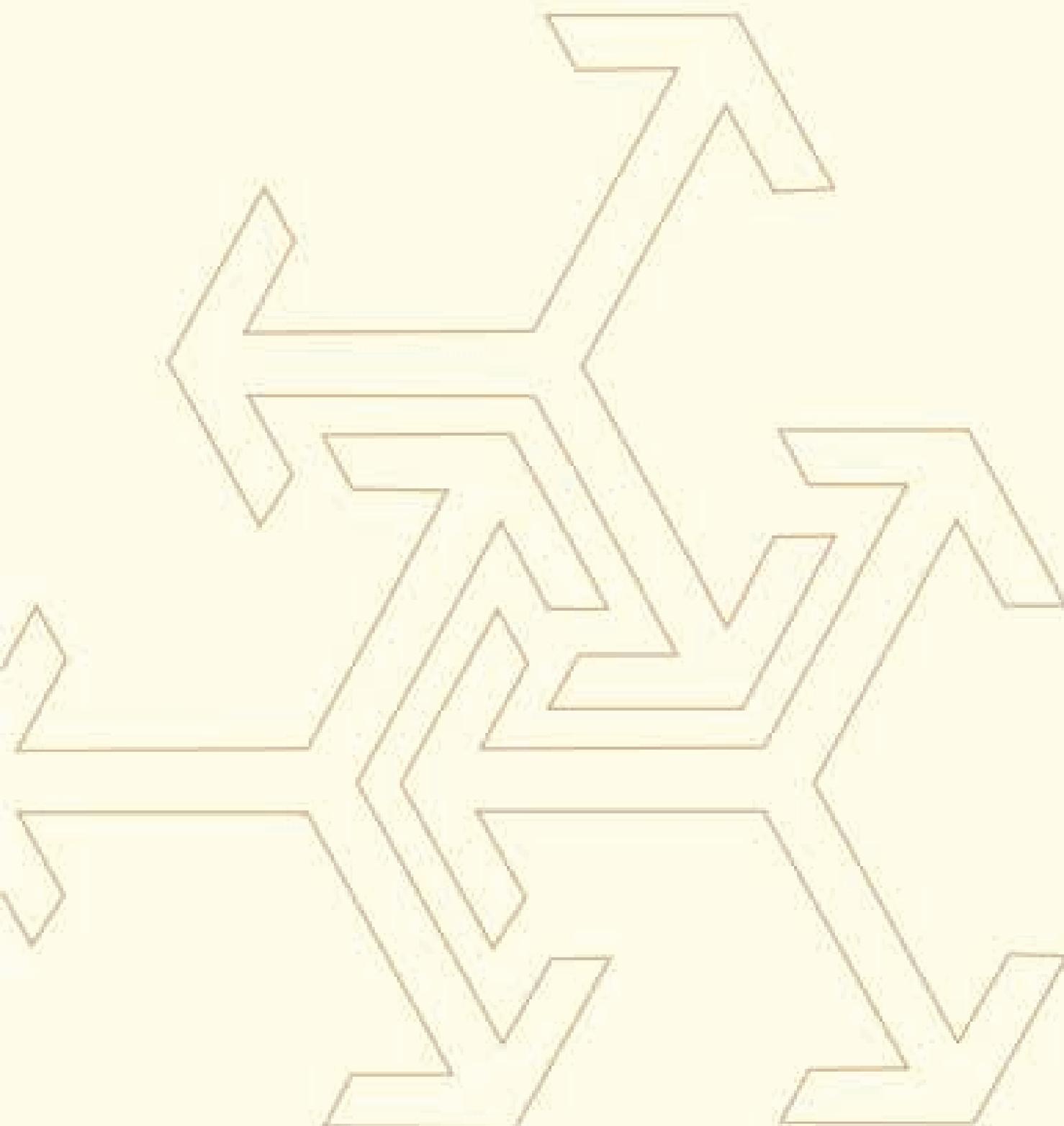
البريد الإلكتروني : Contactus@sidf.gov.sa

موقع الصندوق على الشبكة : www.sidf.gov.sa

التقرير السنوي ١٤٣١ / ١٤٣٢ هـ

رقم الايداع : ١٦ / ٣٤١٨

ردمد : ٥٥٢٢ - ١٣١٩



www.aids.gov.sa

